أثر استخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" على قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية

THE IMPACT OF USING INTERIM FAINANCIAL REPORTS ACCORDING TO

IAS NO.34 "INTERIM FAINANCIAL REPORTS" ON THE DECISIONS OF USERS

IN THE JORDANIAN COMMERCIAL BANKS.

إعداد الطالب

سامر أحمد محمد منصور

إشراف الدكتور

غر عبد الحميد السليحات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

كانون اول/2016





تموذج (9)

عمادة البحث العنمي والدراسات العنيا

تفويض

تحن الموقعون أدناه: نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حربة التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق المنكية الفكرية لرسالة الماجستير التي الجامعة وقق القوالين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

الطائب	المشرف الربيسي
مراور لحمد منصور	د. ثمر السليحات
التوقيع	التوقيع . ح. الأعيد
07/e1/2017 : tulin	نتاريخ: ٢/١/٧.

قرار لجنة المناقشة

مُوقِئِت هذه الرسالة والمقدمة من الطالب: سامر احمد منصور

وعنوانها: 'أثَّر استخدام التقارير المائية المرحلية وفق المعبار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المائية المرحلية على قرارت المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية

وأجيزت بتاريخ: 2016/12/26

أعضاء نجنة المناقنية

لنوقيع		الإسم
uslis	مشرقا / رئيبيا	در ثمر الهشيخات
The state of the s	عضوأ / داخلياً	د. محمد شبيطة
Comme	عضوا / خارجيا	د. عنطف البواب

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله العلي العظيم أولاً وآخراً وداهًا وأبداً، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

لا يسعني إلا أن أتقدم بأعز التقدير وخالص الشكر لأستاذي الجليل الدكتور غر عبد الحميد السليحات، لما قدمه لي من نصح وتوجيه مستمر، كما وأتقدم بفائق الاحترام للأساتذة الكرام من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عمّان العربية والقائمين عليها.

وأتقدم كذلك بعظيم الامتنان لحضرات الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قراءة رسالتي المتواضعة وإثراءها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

وشكري الموصول وأطيب أمنياتي إلى جميع زملائي في كلية الأعمال في جامعة عمّان العربية وجميع من رافقنى في درب البحث وكل من كان له صلة من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

سامر أحمد منصور



الإهداء

كالعادة تهدى جميع نجاحاتي إلى نوري الهادي في وحشة الأيام ونبراسي الذي ينير أيامي ومعلمي الأول ..

أبي

إلى من تحمل دامًاً همومي وتتحمل مشاق مسيراتي، زهرتي التي لا تذبل، الظل الذي آوي إليه في كل حين

.. أمي

أطال الله في أعمارهم

إلى روح جدّي الطاهرة

إلى كل من علمني حرفاً أضاء طريقي لنيل هذه الدرجة

إلى إخوتي

إلى رفاق دربي

إلى زملائي من طلبة الدراسات العليا

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

سامر أحمد منصور



فهرس المحتويات

التفويض ب
قرار لجنة المناقشة
شكر وتقدير
الإهداء
فهرس المحتويات
الموضوعات
قائمة الجداولم
قائمة الملاحق
قائمة الأشكال ع
الملخصف
قAbstract
الفصل الأول الإطار العام للدراسة
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
الفصل الثالث المنهجية والإجراءات
الفصل الرابع التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
المراجع
الملاحق الملاح

الموضوعات

الموضوع
الفصل الاول : الاطار العام
1-1 المقدمة
2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
1-3 أهمية الدراسة
4-1 فرضيات الدراسة
5-1 أغوذج الدراسة
6-1 التعريفات الإجرائية
7-1 حدود الدراسة
8-1 محددات الدراسة
الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة
1-2 المقدمة

2-2 معيار المحاسبة الدولي رقم أربعة وثلاثون " التقارير المالية المرحلية"
2-2-1 التقارير المالية المرحلية
1-2-2 أهداف التقارير المالية المرحلية
1-2-2 اهداف التفارير المالية المرحلية
2-2-3 أهمية التقارير المالية المرحلية
2-2-5 نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم أربعة وثلاثون
• • • • • • •
6-2-2 السياسات المحاسبية
2-2-7 الإعتراف والقياس
2-2-8 استخدام التقديرات
2-2-9 مفهوم الأهمية النسبية وكيفية تطبيقه على القوائم المالية المرحلية
7 1 St 7 1 - H at 1 2 1 - 1 1 2 2 2
2-3 قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية
2-3-1 مفهوم القرار

1 114 11 11 11 11 11 11 11 11 11 11 11 1
2-3-2 عملية اتخاذ القرار
2-3-2 مراحل عملية اتخاذ القرار
2-3-2 أهمية القرار
"
2-3-3 تصنيف القرارات
3-3-2 تطبیعت انقرارات
2-3-3-1 تصنيف القرارات وفقاً للغرض
2-3-3-2 تصنيف القرارات وفقاً لطبيعة المشكلة
", "
2-3-3-3 تصنيف القرارات وفق درجة أهميتها
2-3-3 تصنيف القرارات وفق درجة إمكانية جدولتها
2-3-3- تصنيف القرارات وفق الموضوع محل القرار
2-3-3-6 تصنيف القرارات وفق درجة التأكد في محتواها
3
7. 15.51 . 2.65 7
2-3-3-8 تصنيف القرارات وفق درجة التغيير المطلوبة
2-4 الدراسات السابقة

2-4-1 الدراسات باللغة العربية
2-4-2 الدراسات باللغة الإنجليزية
الفصل الثالث: المنهجية والاجراءات
3-1 منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات
2-3 مجتمع وعينة الدراسة
3-3 أساليب جمع البيانات
4-3 أداة الدراسة
3-4-1 صدق أداة الدراسة
2-4-3 ثبات أداة الدراسة
5-3 أساليب تحليل البيانات

الفصل الرابع: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات
1-4 خصائص عينة الدراسة
2-4 اختبار الثبات
3-4 عرض نتائج الدراسة
4-4 اختبار الفرضيات
1-4-4 الفرضية الرئيسية
2-4-4 الفرضية الفرعية الأولى
4-4-3 الفرضية الفرعية الثانية
4-4-4 الفرضية الفرعية الثالثة
4-4-5 الفرضية الفرعية الرابعة

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
1-5 النتائج
5-2 التوصيات
المراجع
المراجع باللغة العربية
المراجع باللغة الإنجليزية
المصادر الإلكترونية
الملاحق

اسم الحروان	٨ä٨
اسم الجدول	رقم
	الجدول
الاستبانات الموزعة والمستردة الصالحة للتحليل	1
توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	2
توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	3
توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	4
توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	5
معاملات كرونباخ ألفا ونسبة الثبات المحسوبة لمتغيرات أنموذج	6
الدراسة	
٠, ١	
جدول مقياس المتوسط الحسابي	7
<u>g</u>	Í
جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة	8
نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية	9
نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى	10

نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية	11
نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	12
نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة	13



قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
الاستبانة بصورتها الأولية	1
الاستبانة بصورتها النهائية	2
قامّة بأسماء المحكمين	3
البنوك التجارية الأردنية	4
<u> </u>	1

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل
6	أغوذج الدراسة



أثر استخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" على قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية

إعداد

سامر أحمد محمد منصور

إشراف

الدكتور غر عبد الحميد السليحات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام التقارير المالية المرحلية على قرارات المستخدمين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية واستخدم الباحث عند إعداد هذه الدراسة المنهج الوصفي بحيث قام الباحث باعتماد مصدرين لجمع المعلومات، المصادر الأولية وذلك من خلال الرجوع إلى (الكتب، الدراسات السابقة، الدوريات، الأبحاث، المقالات، المواقع الإلكترونية)، المصادر الثانوية وذلك من خلال تصميم استبانة لجمع آراء العينة.

ولتحقيق هذا الهدف، تم توزيع 130 استبانة بواقع 10 استبانات على البنوك التجارية الأردنية وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل من المستردة 90 استبانة أي ما نسبته 69.23% من مجتمع الدراسة وهي عينة ممثلة لمجتمع الدراسة البالغ عددها 13 بنكاً،

ومن ثم تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل هذه البيانات إحصائياً باستخدام البرامج الإحصائية المحوسبة، لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة إلى أن لاستخدام التقارير المالية المرحلية دوراً حيوياً في اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية وأن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية مهمة بالنسبة لمتخذي القرار الاستثماري.

أوصت هذه الدراسة في ضوء النتائج السابقة بعدة توصيات كان من أهمها ضرورة الالتزام بكافة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 والرقابة من قبل الجهات المعنية على التطبيق، كما ويوصي الباحث بدراسة أنواع أخرى من القرارات قد تتأثر كما القرارات التي تناولتها هذه الدراسة بالتقارير المالية المرحلية، وضرورة توجيه أنظار متخذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية الأردنية نحو بنود المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية المرحلية.



THE IMPACT OF USING INTERIM FAINANCIAL REPORTS ACCORDING TO IAS

NO.34 "INTERIM FAINANCIAL REPORTS" ON THE DECISIONS OF USERS IN THE

JORDANIAN COMMERCIAL BANKS

Prepared by:

Samer Ahmad Mansour

Supervised by:

Dr. Nimer Abdel-Hamid Sulaihat

Abstract

This study aims to demonstrate the impact of use of interim financial reports on internal users decisions in the Jordanian commercial banks and the researcher has used in the preparation of this study descriptive approach so that the researcher adoption exporters to gather information and primary sources, by refer to (books, previous studies, periodicals, research, articles, websites), secondary sources and through design a questionnaire to collect the sample opinion.

To achieve this goal, the distribution consists of 130 questionnaire by 10 questionnaires for every Jordanian commercial bank and the number of valid questionnaires for analysis of the recovered 90 questionnaires which represent 69.23% of the study population, a representative sample of the community study 13 banks of their number, and then it was used as analytical method for the analysis of these data statistically using computerized statistical programs, to make the necessary test hypotheses and statistical analyzes.



The study found that the use of interim financial reports uses vital role in decision-making in the Jordanian commercial banks and the information they contain important interim financial reports for investment decision-makers.

This study recommended in the light of previous results with several recommendations, among which it was the need to comply with all IAS 34 requirements and supervision by the authorities concerned on the apply, also recommends studying other types of decisions might be affected as decisions addressed by this study, Interim Financial Reporting, and the need to guide the attention of the investment decisions maker in the Jordanian commercial banks to the information Contained in the interim reports.



الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

إن التطورات المتسارعة في العالم وعلى كافة الأصعدة ومنها الاقتصادية فرض على الشركات توفير بيانات مالية مدققة يتوفر في معلوماتها خصائص نوعية تم تحديدها في علم المحاسبة تعبر بعدالة عن موقف الشركة المالي وآداءها من أجل توفير مركزاً هاماً يساعد الأطراف متعددة المصالح وذات العلاقة داخل المنشأة وخارجها في صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة؛ بحيث هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي هي هيئة خاصة مستقلة إلى توحيد المبادئ المحاسبية التي يتم استخدامها في منشآت الأعمال المختلفة والمنظمات الأخرى في الإيصال المالي حول العالم من أجل توحيد لغة التعامل المالي، وقد شكلت هذه اللجنة في العام 1973 نتيجةً لاتفاقية من قبل هيئات محاسبية مهنية من أستراليا وفرنسا واليابان وهولندا وايرلندا وكندا وألمانيا والمكسيك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ ومنذ العام 1983 قامت عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية بضم كافة الهيئات المهنية المحاسبية التي هي أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين وبحيث يدار عمل اللجنة من قبل مجلس يضم ممثلي الهيئات المحاسبية من مجموعة من البلدان الذين يتم تعيينهم من قبل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ومن أربعة منظمات مهتمة بوضع التقارير المالية (بوتين، 2010)؛ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB (Finanacial (Acounting standard Boards بإصدار ست نشرات سميت بقوائم مفاهيم المحاسبة المالية بحيث صدرت بسلسلة تم تصميمها من أجل أن تشكل قاعدة أساس لمعايير المحاسبة المالية، وصمم هذا الإطار المفاهيمي من أجل أن يحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية، وأيضا ليستخدم كأداة توجيهية تؤدي إلى معايير محاسبية ملائمة، وتحدد النشرة الرابعة من نشرات هذا الإطار أهداف التقارير المالية والتي يجب أن توفر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وكذلك من أجل تقديم معلومات مفيدة يمكن فهمها وتساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية وأيضاً تقديم معلومات ملائهة عن المصادر الاقتصادية والظروف والأحداث المتغيرة (حماد، 2006)، وتعتبر مبادئ المحاسبة الدولية المقبولة عموماً (GAAP (General Accepted Accounting Principles) والتي بُدء تطبيقها عام 1932 من أكثر المجالات انتشاراً وتطبيقاً في العديد من الدول ومنها الأردن، وتساعد هذه المعايير في التمكين من المضي بإجراءات الدورة المحاسبية بشكل صحيح، وتشكل هذه المعايير منظومة متناسقة من الأهداف تؤدي إلى معايير متوافقة تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية، إن التقارير المالية تعكس الموقف والأداء المالي ونتيجة الأعمال (حامدي،2012)، وهي الوسيلة الرئيسة التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي، وتعتبر التقارير المالية السنوية أو المرحلية المدققة وسيلة مهمة يرتكز عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية لأغراض متعددة؛ أدت الأحداث المتتالية والسريعة في المنشآت إلى ضرورة توفير معلومات تغطي فترات أقصر من سنة واحدة، بحيث تبقى مستخدم المعلومات المحاسبية على اطلاع مستمر على نتائج أعمال المنشأة إما بشكل ربع سنوى أو نصف سنوى (أبو نصار، وحميدات، 2014)، و تلتزم البنوك في الأردن بعرض التقارير المرحلية كونها تعد قوامها وفقاً للمعايير المحاسبية، وذلك يتطلب الإفصاح الكلى كما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم ثلاثون (الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة) (ال غزوي، 2009). توفر التقارير المالية المرحلية الحدود الدنيا من المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة من قبل المستخدمين الداخليين، وبعبارة أخرى هذه التقارير المرحلية هي تقارير تعد بحيث تتضمن أحداث وأنشطة ربع سنوية أو نصف سنوية، تحتوي معلومات هامة (إيرادات ومصاريف وأرباح وضرائب وتوزيعات وربحية السهم والأرباح والخسائر غير العادية وحسابات النسب المالية المستخدمة في التحليل المنشأة) وتحتوى كذلك على قوائم مالية مرحلية مقارنة للسنة السابقة (العبد العال، 2006).

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعقد المعلومات التي تحتويها القوائم المالية نظراً لما يواجه المنشآت من ظروف وأحداث متلاحقة وتعدد طرق المعالجات المحاسبية، وزيادة حساسية طرق عرض البيانات ودرجات الإفصاح المناسبة وتوقيت نشر القوائم المالية تبعاً للمعايير أو التشريعات المحلية للدول، وظهور الحاجة لدى مستخدمو القوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها لفترة أقل من السنة المالية من خلال تقارير مرحلية، حتى تكون المعلومات مفيدة أكثر بدلاً من الانتظار سنة كاملة، وفرض ذلك على الشركات الإفصاح عن ما سبق خلال الفترات المالية وليس فقط في نهايتها وعليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر استخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 على قرارات المستخدمين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هذا الغرض لا بد من الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس:

هل يوجد أثر لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على قرارات المستخدمين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال فإنه مكن طرح الأسئلة الفرعية التالية

- 1. هل يوجد أثر لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية الأردنية
 ؟
 - 2. هل يوجد أثر لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية ؟
 - 3. هل يوجد أثر لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات التكتيكية في البنوك التجارية الأردنية ؟
- 4. هل يوجد أثر لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الاستراتيجية في البنوك التجارية الأردنية

1-3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني والذي يجذب معظم أموال المواطنين ويبد المتمام من قبل المحاسبين في تطبيق ويعيد استثمارها مما يحرك عجلة الاقتصاد وعليه كان لا بد من الاهتمام من قبل المحاسبين في تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحقيق الجودة في المعلومات وتقديم إيضاحات لمستخدمين البيانات المالية وفي هذه الدراسة نؤكد على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 والذي يلزم بتقديم تقارير مالية مرحلية.

1-4 فرضيات الدراسة:



بناءً على مشكلة الدراسة فإنه مكن بناء فرضيات الدراسة التالية:

الفرضية الرئيسية وتنص هذه الفرضية على ما يلى:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولى على قرارات المستخدمين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى وتنص على ما يلي:

Hol: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولى على القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية وتنص على ما يلى:

Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على ما يلي:

Ho3 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على القرارات التكتيكية في البنوك التجارية الأردنية.

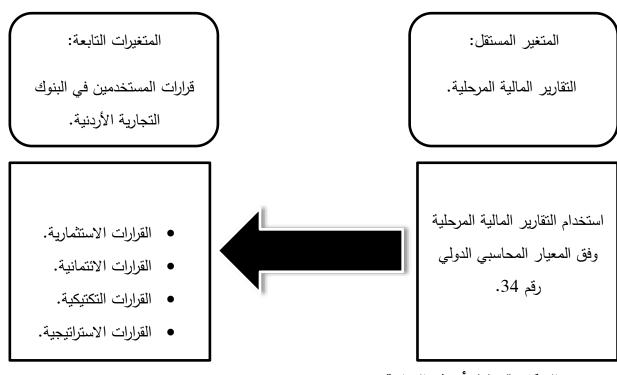


الفرضية الفرعية الرابعة وتنص على ما يلى:

Ho4 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على القرارات الاستراتيجية في البنوك التجارية الأردنية.

1-5 أغوذج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على قرارات المستخدمين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، وعليه يكون الأنهوذج لفحص هذه الدراسة موضح بالشكل (1) المبين تالياً:



الشكل رقم (1): أغوذج الدراسة

الأنهوذج من إعداد الباحث بالاستناد إلى دراسة (مرعي، 2006)



1-6 التعريفات الإجرائية:

سيتم تالياً تحديد التعريفات الإجرائية ومعاني المتغيرات المستقلة والتابعة لهذه الدراسة والمصطلحات ذات العلاقة:

معايير المحاسبة الدولية:

هي عبارة عن التفسيرات والضوابط والخارطة المحاسبية والقواعد الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية أو مجموعة المقاييس أو التطبيقات المهمة والأساسية التي تهدف إلى تحديد الأسس السليمة لتحديد وقياس وعرض عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والأنشطة على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها والإفصاح عنها وتوفير معلومات ذات جودة عالية تتمتع بالشفافية وقابلية المقارنة مع البيانات والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الأساسية.

التقارير المالية المرحلية:

هي منظومة البيانات المالية التي يتمثل محتواها بجموعة متكاملة من البيانات المالية، أو مجموعة مختصرة منها خلال الفترة المرحلية وهي الفترة التي تعد عنها التقارير المالية وتغطي فترة أقل من فترة مالية كاملة، فقد تكون لمدة ستة شهور أو ثلاثة شهور (نصف سنوية أو ربع سنوية) وتعرف أيضاً بالتقارير الموسمية.

معيار المحاسبة الدولي رقم 34:

هو المعيار الذي يهدف إلى إعداد وإتاحة الحد الأدنى من محتويات التقارير المالية المرحلية والالتزام عبادئ الاعتراف والقياس عند إعدادها لمرحلة مالية معينة، مما يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الرشيدة.

قرارات المستخدمين:

قرارات المستخدمين الداخليين المتعلقة في التقارير المالية المرحلية، هي القرارات المتخذة بناءً على هذه التقارير والمقصود بالقرار هو القدرة على دراسة العوامل المختلفة المؤثرة في اتخاذ القرار العقلاني وتحليل درجتها، وتحقيق أقصى قيمة ضمن القيود المحيطة وأيضاً القدرة على التنبؤ واقتراح الحلول بعد المفاضلة بين عدة بدائل.

القرارات الاستثمارية:

هو القرار الذي يتم اتخاذه بناءً على مجمل ما هو متعلق بالاستحواذ على الأصول الاستثمارية بحيث أن القرار الاستثماري يهتم بوجه الإنفاق الذي يتعدى العائد عليه منه في الفترة المالية الواحدة، أو كيفية تدبير الأموال في المشاريع الاقتصادية، وتهدف القرارات الاستثمارية إلى دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية المنشأة، وتحديد حجم الموازنة الرأسمالية بحيث يعظم ذلك من قيمة المنشأة وتسمى هذه الموازنة الرأسمالية المثلى).

القرارات الائتمانية:

وهو القرار المتعلق بمنح جهة ما تسهيلات بمعنى أن يقوم البنك (الدائن) بإقراض العميل (المدين) ومنحه مهلة من الوقت يقوم العميل المقترض عندما تنتهي بسداد أصل الدين مضافاً إليه الفوائد المتفق عليها مسبقاً بين الطرفين، وتقوم هذه العلاقة الائتمانية بين الطرفين وفق شروط محددة، وتدعّم هذه القرارات الائتمانية بمجمل ما هو متعلق بالعميل من معلومات مباشرة عنه، وتوفر الرغبة والقدرة لدى العميل على سداد المعاملات السابقة، ومدى كفاية تدفقاته من خلال أرباح التسهيلات، ومعرفة الجدوى الاقتصادية من غرض التسهيل ومشروعيته القانونية.

القرارات التكتيكية:

هي القرارات التي تتعلق بإعداد الموازنات والخطط وكيفية استخدام الموارد المادية والموارد البشرية لهدف تنفيذ القرارات الاستراتيجية، كتخصيص الموارد مثلا أو إقرار الموازنات أو تحديد خط المسار للعلاقات ما بين العاملين وكيفية توزيع السلطة أو تقسيم المهام والوظائف.

القرارات الاستراتيجية:

يعرف بأنه قرار تتم صناعته لفترة حالية أو بعيدة المدى، يتطلب مهارات إبداعية للتكيف مع المواقف البيئية الداخلية والخارجية، يأخذ بعين الاعتبار جميع الاحتمالات الموقفية وعواقبها، ينصب اهتمامه على تحقيق الأهداف من خلال فهم كيف تنساب عملية صنع القرار، وللقرارات الاستراتيجية دور جوهري ومركزى للتأثير في حياة المنشأة

، فقد تعود على المنشأة بزيادة الأرباح وأسعار الأسهم، والفرص التنافسية، والحصة السوقية، وبالنسبة للبنوك فقد تنقذها من أوضاع خطيرة مثل توقيف أنشطتها، أو إغلاق فروع تؤثر سلبياً على سياسة تحقيق الأرباح.

7-1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة أثر استخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على قرارات المستخدمين في قطاع البنوك في الأردن، وستتم الدراسة على كافة البنوك التجارية الأردنية.

الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على مستخدمين داخليين في البنوك التجارية الأردنية من عدة مستويات إدارية في هذه البنوك.

الحدود العلمية: تم دراسة أثر استخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على قرارات المستخدمين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

8-1 محددات الدراسة:

واجه الباحث صعوبة في جمع البيانات نظراً لقلة الدراسات السابقة التي تناولت مثل موضوع هذه الدراسة بحيث تخصصت الدراسات السابقة في نوع معين من القرارات ولم تشمل أكثر من قرار مثل هذه الدراسة.

- 2. إجراء الدراسة خلال فترة زمنية محددة.
- 3. عدم التعاون الكافي من قبل أفراد عينة الدراسة.
- 4. عدم استرداد كافة الاستبانات الموزعة واستبعاد جزء غير صالح للتحليل من الاستبانات التي تم جمعها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 المقدمة

تشكل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مجموعة الأطر المتناسقة التي تحكم طبيعة مهنة المحاسبة، وجاءت كلمة معيار من الكلمة الإنجليزية STANDARD، وهي تعني القاعدة (أي القاعدة المحاسبية هنا)، ويقصد بها محاسبياً الدليل الإرشادي لقياس العمليات والظروف والأحداث التي تؤثر على مركز المنشأة المالي ونتيجة أعمالها وكيفية إيصال المعلومات للمستخدمين، والمعيار هنا يعنى عادةً ببند من بنود القوائم المالية أو حدث معين أو نشاط، مثل المخزون، أو الموجودات الثابتة أو القوائم المالية المرحلية أو الزراعة أو عقود الإيجار (حماد، 2006).

تحُد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وتوحد الممارسات والتطبيقات المحاسبية، ووُضعت لتوحيد الجهود والأعراف لتصبح اللغة المحاسبية العلمية مفهومة في جميع الدول التي تخضع تشريعاتها لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS (International Financial Reporting Standards)، معايير المحاسبة تشكل الدستور الذي يجب أن تسير عليه المهنة، وأفردت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية معايير مهمة شكلت الإطار المفاهيمي العام لعلم المحاسبة (2004).

تسعى منظمات مهنية عالمية مثل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة لتطوير هذه المعايير للوصول بها إلى القبول العام من خلال مواكبتها للحالات التي تواجه التطبيقات المحاسبية وتطور المعاملات التجارية بين الشركات الدولية وتضاعف أحجام الاستثمارات فيما بينها حيث أنه لا يمكن أن تعمل الاستثمارات والمعاملات الدولية دون وجود أنظمة تحكمها.

أفردت معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً بالتقارير المالية المرحلية وهو موضوع لم يغطيه معيار محاسبي سابق، حيث نفذ مفعول هذا المعيار للفترات المحاسبية التي بدأت في الأول من يناير عام 1999أو بعد ذلك؛ إن لاستخدام التقارير المالية المرحلية أثر هام على مستوى الأعمال لقدرتها على توفير معلومات محاسبية مهمة لمستخدمو هذه التقارير من خلال توفير بيانات مالية سابقة لأوان البيانات المالية السنوية الكاملة يتوفر فيها الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية والتي قام بتحديدها المعيار (Hong Kong Institute of certified Public Accountants, 2014).

تتعدد الأطراف التي تستخدم التقارير المالية المرحلية؛ وتحسّن هذه التقارير المرحلية القدرة على فهم وإدراك قدرة المشاريع على توليد الأرباح وتدفقاتها النقدية ودرجات السيولة (عبد الحميد،2006)، ولا يلزم المعيار المنشآت على استخدام التقارير المالية المرحلية بل تركت الخيار لها في استخدامها، ولكن إذا ما قررت منشأة ما استخدام التقارير المالية المرحلية فهي ستخضع لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم أربعة وثلاثون بلا شك، واذا ما اختارت المنشأة عرض تقارير مالية مرحلية، كان لزاماً عليها أن تعرض بينات موجزة للقوائم المالية الأربعة

بالإضافة للملاحظات والإيضاحات المختارة (أبو نصار، وحميدات، 2014)، وينبغي أن تتضمن هذه البيانات الموجزة الحد الأدنى من البيانات والعناصر، ويجب على المنشآت التي تقرر الخضوع لمعيار المحاسبة الدولي رقم أربعة وثلاثون أن تطبق نفس السياسات المحاسبية في البيانات المرحلية التي كانت قد قامت بتطبيقها في بياناتها المالية السنوية، مع ضرورة ملاحظة أنه لا يتم تكرار المعلومات التي تم الإبلاغ عنها سابقاً.

وسيتم في هذا الفصل التعمق في مفهوم التقارير المالية المرحلية، وأهدافها، وأهميتها، ومداخل إعدادها وسيتم في هذا الفصل التعمق في مفهوم السياسات المحاسبية ومفهوم الاعتراف والقياس ومفهوم التقديرات المحاسبية ومفهوم الأهمية النسبية وكيفية تطبيقها على القوائم المالية المرحلية، ومفهوم القرار وعملية اتخاذ القرار وأهمية القرار وتصنيفاته.

2-2 معيار المحاسبة الدولي رقم أربعة وثلاثون " التقارير المالية المرحلية".

2-2-1 التقارير المالية المرحلية:

تعد التقارير المالية المرحلية مصدراً مهماً من مصادر تحصيل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ قرار اقتصادي رشيد من قبل أصحاب المصالح، إذ تقوم المنشآت بإصدار تقارير مالية تغطي فترة مرحلية عادة تكون نصف سنوية أو ربع سنوية، وتظهر أهمية هذه التقارير نظرا للضغوط التي يارسها حملة الأسهم ومتخذي القرار الآخرين بهدف التعرف على نتائج استثماراتهم ونتائج الأنشطة بشكل دوري، ففي الولايات المتحدة مثلاً تلزم إدارة السوق المالية الشركات المساهمة المسجلة على نشر تقارير مالية ربع سنوية،

بحيث تخضع المنشآت لمتطلبات التقارير الدورية التي تفرض من قبل الهيئة الحكومية المشرفة على سوق الأوراق المالية، وتكون مسؤولية إعداد التقارير المالية المرحلية على عاتق المنشأة بحيث تضمن مصداقية وعدالة المعلومات التي ترد في هذه التقارير (الجعبري، 2015).

وقدم مجلس معايير المحاسبة الدولية مفهوماً للتقارير المالية المرحلية في نص المعيار المحاسبي الدولي رقم أربعة وثلاثون بأنها تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من المعلومات المالية لمدة زمنية أقل من السنة المالية، بحيث ترك المعيار حرية عدد تقديم التقارير المالية المرحلية إلى متطلبات التشريعات والقوانين المحلية الخاصة بكل دولة.

ويرى الباحث بأن التقارير المالية المرحلية هي ما يتم عرضه والإفصاح عنه من نتاج الأعمال الموسمية للمنشأة من أحداث وأنشطة وموقف مالي ونتيجة أعمال وتدفقات نقدية وتغييرات في حقوق الملكية وإيضاحات اختيارية تحتوي معلومات محاسبية هامة اقتصاديا لمتخذ القرار وأصحاب المصالح.

2-2-2 أهداف التقارير المالية المرحلية:

يمكن تلخيص أهداف التقارير المالية المرحلية بما يلي: (باعكضة، 2011)

توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية تلائم ترشيد القرارات الائتمانية والاستثمارية التي
يتم اتخاذها من قبل المستثمرين سواء حاليين أم مرتقبين والدائنين و مانحو الائتمان في التوقيت المناسب
وعلى مدار الفترة المالية وذلك على أساس دوري يتمثل بربع سنوي أو نصف سنوي.



- 2. تساعد المعلومات التي ترد في التقارير المرحلية مستخدمو التقارير في تصوّر حجم التدفقات النقدية المتوقعة وتوقيتها، حيث يعد صافي التدفقات النقدية مؤشراً على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها، كما تعكس قدرة المنشأة على تمويل حاجاتها التشغيلية مما يقود إلى تحقيق الأرباح ومن ثم ارتفاع سعر الأسهم المتداولة في السوق المالي.
- 3. توفر التقارير المالية المرحلية معلومات مهمة تخص تقييم أداء وقدرة المنشأة على الكسب خلال المدة التي تم إعداد التقارير المالية المرحلية عنها وتساعد حملة الأسهم والملاك على تقدير التوقع المستقبلي لأداء المنشأة.
- 4. توفير معلومات محاسبية هامة تخص الموارد الاقتصادية وحقوق الملكية والتغيرات التي قد تطرأ عليها خلال الفترة المرحلية، والالتزامات وغيرها من المعلومات التي تفيد في تحديد درجات السيولة وقدرتها على مواجهة التعثر المالى خلال مدة محددة.

ويرى الباحث أن لأهداف التقارير المالية المرحلية هدف عام وهو الالتزام بإفصاح إما بتقديم قوائم مالية كاملة أو تقديمها بصورة موجزة تتفق وبدرجة عالية مع أهداف التقارير المالية السنوية.

2-2-3 أهمية التقارير المالية المرحلية:

وكن القول بأن أهمية التقارير المالية المرحلية تتبين في تكييف خاصية التوقيت في المعلومات المحاسبية، إذ أنها تكون ذات فائدة لمتخذي القرار عندما تتوفر في التوقيت المناسب، إضافة إلى أنها تضفي فهما للعمليات الموسمية للمنشأة نظراً لقصر الفترة الزمنية التي يتم إعداد التقارير المالية المرحلية عنها وما يتخلل ذلك من مشاكل مرتبطة بكيفية معالجة بعض البنود التي تتحقق في المدة المرحلية، إضافةً إلى بعض المشاكل التي قد ترتبط بالفقرات أو البنود غير الاعتيادية(Kimmel, et al. 2011).

ويرى الباحث أن أهمية التقارير المالية المرحلية تتجسد في تكوين الصورة المعقولة لموقف المنشأة المالي ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغييرات في حقوق ملكيتها بشكل موسمي يعزز القدرة على التنبؤ في قدرات المنشأة للفترات القادمة، وتوفير معلومات محاسبية للمستخدمين في التوقيت المناسب ومحاولة الوصول إلى الدقة في تحديد المسار الذي تنتهجه المنشأة، ومحاولة حصر المشاكل المحاسبية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2-2-4 مداخل إعداد التقارير المالية المرحلية:

ذكر دالني وهابكنج (Delaney and Hepking,2001) أنه هناك مداخل لإعداد التقارير المالية المرحلية فقد تكون بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل متصل مكملة للمراحل السابقة فقد تكون بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل متصل مكملة للمراحل السابقة فقد تكون بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل متصل مكملة للمراحل السابقة فقد تكون بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل متصل مكملة للمراحل السابقة فقد تكون بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل متصل مكملة للمراحل السابقة فقد تكون بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل متصل مكملة للمراحل السابقة فقد تكون بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل متصل مكملة للمراحل السابقة فقد تكون بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل متصل مكملة للمراحل الأخرى أو بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل منفصل منفصل منفصل المراحل الأخرى أو بشكل منفصل منفصل مستقلة عن المراحل الأخرى أو بشكل منفصل منفصل المراحل الأخرى أو بشكل منفصل المراحل الأخرى أو بشكل منفصل منفصل منفصل المراحل الأخرى أو بشكل منفصل المراحل الأخرى أو بشكل المراحل المراحل الأخرى أو بشكل المراحل ال

لإعداد التقارير المالية المرحلية ثلاثة مداخل أساسية وهي المدخل المستقل والمدخل المتكامل والمدخل المتعامل والمدخل التوافقي.



1.المدخل المستقل:

يفترض هذه المدخل استقلال الفترة المرحلية عن الفترة المالية بافتراض أن المدة المرحلية الواحدة تعتبر فترة مالية بحد ذاتها كما تعامل السنة المالية، ولذلك فإن ناتج العمل المرحلي يحدد باتباع نفس القواعد والأساسات التي يتم اتباعها في إعداد التقارير المالية السنوية سواءً بما يخص تطبيق مبدأ الاستحقاق أو تقدير المخصصات أو الحيطة والحذر أو أي من التقديرات المحاسبية، وتبعاً للمدخل المستقل فإن هدف إعداد التقارير المالية المرحلية الأساسي هو التعبير الفعلي عن الموقف المالي ونتائج الأعمال، وأن طول الفترة المالية لا يجب أن يؤثر على أسس القياس المحاسبي للأحداث والأنشطة والتقرير عنها.

وبالتالي يتبين أنه وتبعاً للمدخل المستقل لا يوجد هناك تقديرات أو تخصيصات تختلف عن تلك المستخدمة في القوائم المالية السنوية وكذلك الأمر بالنسبة لقواعد الاعتراف بالمصاريف فهي نفسها في المرحلية والسنوية، ويتم الاعتراف بمصاريف التشغيل السنوية في الفترة المرحلية التي حدثت بها بغض النظر عن عدد المدد المرحلية التي استفادت منها (المشهداني والعبيدي، 2011).

2.المدخل المتكامل:

تبعاً لهذا المدخل فإن الفترة المالية المرحلية تعتبر جزء من السنة المالية أي أن الفترات المرحلية تكمل بعضها بعضاً (علاقة تكاملية) لتشكل نهايةً الفترة المالية السنوية أو السنة المالية الكاملة، ويؤخذ بالاعتبار في هذا المدخل عند إعداد القوائم المرحلية العلاقة بين بنود الإيرادات والمصاريف المستحقة وغير المسحقة (المؤجلة) في نهاية السنة، وبالتالي قد تختلف بعض أسس القياس لبعض المصاريف والإيرادات من أجل إعداد القوائم المالية المرحلية عن الأسس المتعارف عليها لإعداد القوائم المالية السنوية

ويؤدي اتباع المدخل التكاملي إلى تحقيق مزايا كثيرة منها القدرة على التنبؤ بصافي الربح السنوي بدرجة مناسبة من الدقة، وسلاسة المقارنة ذات الفائدة بين نتيجة الفترات المرحلية للسنة المالية الحالية مع الفترات المماثلة لسنوات سابقة، لكن يتمثل المأخذ على هذا المدخل بكثرة التسويات التي تتعلق بحساب الدخل الموسمي، وكذلك كثرة التقديرات، وما يتبع ذلك من زيادة في احتمال وقوع الأخطاء في القوائم المالية المرحلية، ويؤخذ على المدخل التكاملي أيضا نسبة التقديرات الكبيرة التي تحتويها عملية إعداد القوائم المالية المرحلية (حماد، 2006).

3.المدخل التوافقي:

إن التوجه العملي الآن لإعداد التقارير المالية المرحلية ينحدر نحو المدخل التوافقي الذي يستند للتوافق بين المدخلين المستقل والتكاملي، بحيث يتم الاعتراف ببعض البنود من المصاريف والإيرادات في الفترات المرحلية التي تحققت خلالها، بدون أي محاولات لربطها بالأحداث التي يتوقع حدوثها في الفترة الباقية من السنة المالية برغم موسمية نشاط المنشآت المعنية، ومن ناحية أخرى يتم ربط البنود الأخرى من المصاريف والإيرادات بالأحداث التي يتوقع حدوثها خلال الفترة الباقية من السنة المالية وذلك لأغراض الاعتراف والقياس والإفصاح عنها في الفترات المرحلية، مثال ذلك ضريبة الدخل التي يحدد ما هو مستحق منها في كل فترة مرحلية باستخدام معدل سنوي ضريبي مقدر، بحين يتم تأجيل مصاريف الدعاية مثلاً والتي تتحقق في فترة باكرة من السنة المالية ولكنها تخص كاملة السنة المالية (أي تهتد منافعها على مدار العام)، وبناءً عليه تؤجل هذه المصاريف ومن ثم تُطفأ على بعض الفترات المرحلية، ومثال ذلك أيضاً مصروف الصيانة الذي يتوقع حدوثه في فترة متأخرة من السنة المالية بحيث يتم اعتبار الجزء الذي تم مصروف الصيانة الذي يخص الفترات المرحلية اللاحقة مصروف مدفوع مقدماً (باعكفة، 102).

2-2-5 نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34:

لم يحدد المعيار بشكل إجباري طبيعة المنشآت التي يجب أن تقوم بنشر تقارير مالية مرحلية، أو عدد مرات النشر، أو متى يتم النشر بعد انتهاء الفترة المرحلية، بيد أن بعض الحكومات ومنشئي الأنظمة الخاصة بالأوراق المالية وأسواقها والهيئات والجمعيات المحاسبية غالباً تطلب من المنشآت التي تُتداول أوراقها المالية الخاصة بالديون أو حقوق الملكية في أسواق الأوراق المالية بأن تنشر تقارير مالية مرحلية؛ ويُقيّم كل تقرير مالي، سنوياً كان أم مرحلياً كما هو بما يخص مدى امتثال هذا التقرير لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، (أبو نصار، وحميدات، 2014).

ويطبق هذا المعيار إذا تم الطلب من المنشأة أو اختارت طوعاً نشر تقرير مالي بموجبه، وتقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية بتشجيع المنشآت التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية على إقرار قوائم مرحلية تتفق مع مبادئ الإفصاح والاعتراف والقياس التي تم ذكرها في المعيار المحاسبي الدولي أربعة وثلاثون، وتشجع اللجنة هذه المنشآت تحديداً: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015)

أن تعد تقارير مرحلية أقلها في نهاية النص الأول من السنة المالية.

أن تقوم بتقديم التقارير المرحلية خلال ما لا يزيد عن ستون يوماً من تاريخ انتهاء الفترة المرحلية.

إذا ما تم وصف تقرير مالي مرحلي لشركة ما أنه ممتثل لمعايير المحاسبة الدولية فإنه لا بد من أن يمتثل لمعايير المحاسبة الدولية فإنه لا بد من أن يمتثل لمعيع متطلبات هذا المعيار بحيث أنه هناك فصاحات معينة بهذا الخصوص: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015)

أولاً: شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية:

إذا ما أصدرت منشأة ما مجموع متكاملة من التقارير المالية المرحلية تتمثل بـ (قائمة مركز مالي، قائمة دخل، قائمة تغييرات في حقوق الملكية، قائمة تدفقات نقدية، سياسات محاسبية وإيضاحات تفسيرية) عندها لا بد من أن تمتثل هذه القوائم لمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وهذا يعتبر ملزم وفق المعير المحاسبي الدولي رقم أربعة وثلاثون وفق الفقرة التاسعة منه.

في حال اختارت المنشأة إعداد قوائم مالية مختصرة، فإن القائمة المرحلية يجب أن تتضمن كحد أدني التالي: قائمة مركز مالى مختصرة.

قائمة دخل مختصرة.

قامّة مختصرة تبين التغيرات التي حصلت على حقوق الملكية.

قائمة تدفقات نقدية مختصرة.

إيضاحات تفسيرية مختصرة.

إذا قامت منشأة بنشر تقارير مالية مرحلية، يجب أن تتضمن كحد أدنى العناوين والمجاميع الفرعية التي وردت في آخر تقارير سنوية والإيضاحات التفسيرية كذلك وكما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم أربعة وثلاثون.



يجب أيضاً أن تعرض الحصة الأساسية للسهم الواحد من الأرباح وهذا الإفصاح ملزم سواء قدمت المنشاة قوائم مالية كاملة أم مختصرة.

اذا كانت القوائم السنوية للمنشأة معروضة على أساس قوائم موحدة فيجب عندها إعداد القوائم المرحلية على نفس الأساس.

ثانياً: الإيضاحات والتفسيرات المختارة:

أ- صممت الإيضاحات التفسيرية المطلوبة من أجل أن تقدم توضيحات تفسيرية حول الأنشطة والأحداث والعمليات المهمة التي تساعد في فهم ما حصل من تغييرات في مركز الشركة المالي و نتائج أعمالها منذ إعداد آخر قوائم مالية سنوية، وبموجب هذا المعيار لا يجوز تكرار الإفصاحات الواردة في القوائم السنوية ضمن القوائم المرحلية، بحيث أنه يفضل أن يكون تركيز القوائم المالية المرحلية على الأنشطة والظروف والأحداث التي وقعت منذ تاريخ نشر آخر مجموعة قوائم مالية كاملة (حماد، 2006).

ب- يوضح المعيار الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تتوافر وتدرج ضمن إيضاحات التقارير المالية المرحلية والتي تتضمن:

عبارة تبين أنه تم العمل بنفس السياسات المحاسبية التي وردت في آخر تقرير مالي سنوي تم إقراره، وأية تغيرات فيها إن وجدت.

تعليقات توضيحية لتبيان الأنشطة التشغيلية الموسمية المتعلقة بالفترة المرحلية.



العناصر غير الاعتيادية (عدد مرات حدوثها، حجمها، طبيعتها).

التغير في التقديرات في القوائم المرحلية المنشورة سابقاً في نفس الفترة المالية السنوية وطبيعته وقيمته، أو التغير فب تقدير المبالغ التي تم الإفصاح عنها سابقاً في السنوات المالية السابقة، وذلك إذا كان لهذه التغييرات تأثير مهم في الفترة المرحلية الحالية.

إصدار الأسهم وأدوات الدين وحقوق الملكية وإعادة شراء الأسهم إن وجد.

توزيعات الأرباح للسهم الواحد أو بصورة إجمالية (للأسهم العادية والممتازة).

الأحداث اللاحقة للفترة المرحلية التي تم الإقرار عنها والتي لم تظهر ضمن بياناتها.

عمليات إعادة هيكلة أعمال المنشأة والتغييرات في تكوين المشروع خلال الفترة المرحلية بما في ذلك دمج الأعمال وبيع أو الاستحواذ على الشركات التابعة والاستثمارات طويلة الأجل والعمليات الغير مستمرة.

وفي حالة ضم الأعمال، فإنه يجب على المنشأة أن تُفصح عن المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها ضمن الفقرة 66-73 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المرحلية - "اندماج الأعمال" (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015).

أي تغيير حاصل في الالتزامات أو الأصول المحتملة منذ تاريخ إعداد آخر قائمة مركز مالي سنوية.

هذا ويجب أيضاً على المنشأة أن تفصح عن أية معلومات أخرى تتطلبها المعايير الدولية ومنها:

بيع وشراء الممتلكات والمصانع والمعدات.

الإجراءات التصحيحية للأخطاء التي وردت في الفترات السابقة.



أي عمليات مّت مع الأطراف ذات العلاقة.

أى تسوية قضائية.

أن يخفض المخزون للقيمة القابلة للتحقق بالصافي وعكس ذلك التخفيض.

الاعتراف بخسارة تدنى الأصول غير المتداولة الملموسة وغير الملموسة، عكس الخسارة في الانخفاض.

أن يتم الاعتراف بالخسارة في حالة تدني الأصول غير المتداولة.

ثالثاً: الفترات التي يجب أن تعرض من خلال القوائم المالية المرحلية: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015).

إن الفترات التي تطلب تغطيتها وموجب التقارير المالية المرحلية هي:

- 1. قائمة المركز المالي وكما هي في نهاية الفترة المالية الحالية (المرحلية) وقائمة مركز مالي مقارنة وكما هي في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.
- يتم عرض قائمة دخل للفترة المالية الحالية (المرحلية) وقائمة دخل تراكمية للسنة المالية الحالية حتى
 تاريخه، مع قائمة دخل مقارنة للفترات المالية نفسها.
- 3. قائمة تغييرات في حقوق الملكية تبين التغييرات التي حصلت في حقوق الملكية التراكمية عن السنة المالية وحتى تاريخه مع قائمة مقارنة عن الفترة السابقة مباشرة من بداية السنة وحتى تاريخه.



4. قائمة تراكمية لبيان التدفق النقدي (مجمعة) للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع قائمة للفترة المالية
 السابقة مقارنة من بداية السنة وحتى تاريخه.

في حال كون أنشطة الشركة موسمية ولم يظهر لها أثر في التقارير المالية المرحلية، يطلب المعيار رقم أربعة وثلاثون الإفصاح عن البيانات المالية التي تتعلق بتلك الأنشطة لفترة إثني عشر شهراً سابقة والبيانات المالية المقارنة لها، إضافةً للتقارير المالية للفترة المرحلية.

2-2-6 السياسات المحاسبية:

تعرف بأنها قواعد وأسس ومهارسات معينه، يتم تطبيقها من قبل المنشأة عند إعداد التقارير المالية وعند إعداد التقارير المالية المرحلية يجب تطبيق نفس السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة في إعداد التقارير المالية السنوية وأما بخصوص التغييرات في السياسات المحاسبية تجري بعد أن تصدر القوائم المالية السنوية والتي سيتم عكسها في قوائم السنة التالية، لا بد على المنشأة أن تأخذ هذه التغييرات بعين الاعتبار عند إعداد التقارير المالية المرحلية وأن تركز على التغييرات التي تكون ملزمة وجب معيار أو تفسير خصوصاً المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 والخاص بالسياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء (أبو نصار وحميدات، 2014).

2-2-7 الاعتراف والقياس: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015)

حتى يتم الالتزام بمفاهيم الاعتراف والقياس هناك اعتبارات عامة وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عند إعداد التقارير المالية يجب الالتزام بها:



1. العرض العادل والالتزام معايير المحاسبة الدولية:

يتطلب عرض القوائم بعدالة عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي كانت قدر مرت بالمنشأة وبشكل صادق.

2. فرضية استمرارية المنشأة:

أي عدم وجود النية لدى الإدارة بتصفية المنشاة أو تحديد عمرها أو وجود أية ظروف تحول دون استمرارية المنشأة.

3.أساس الاستحقاق المحاسبي:

أي أن يتم الاعتراف بالإيراد أو المصروف عند تحققه.

4. الاتساق في العرض:

أي الثبات في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية.

5. الأهمية النسبية والتجميع:

حيث يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض كل بند مهم نسبياً (مادي) بشكل منفصل بالقوائم المالية.



6. التقاص:

ويقصد بالتقاص هنا إظهار بند بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين.

7. المعلومات المقارنة:

أى أن تعرض معلومات مقارنة لسنة سابقة على الأقل.

8. تكرار إعداد التقارير:

حيث يجب على المنشأة أن تعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية (وبما فيها المعلومات المقارنة) سنوياً على الأقل.

2-2-8 استخدام التقديرات:

يعرف التغير في التقدير المحاسبي بأنه تعديل المبلغ الدفتري لأصل أو التزام، أو بتعديل مبلغ الاستهلاك الدوري لأصل، وبالتالي ينتج عن ذلك بأنه يتم تقويم الوضع الراهن والمنافع المتوقعة مستقبلاً والالتزامات المرتبطة بذلك، وهذه التقديرات هي ناتج الحصول على معلومات جديدة أو حصول تطورات جديدة وهي لا تعتبر تصحيحاً لأخطاء (الجعبري، 2015).

ويرى الباحث أنه لا بد من أن يتم الاعتماد في إعداد التقارير المالية المرحلية أو السنوية على استخدام التقديرات التقديرات عند قياس الأصول والالتزامات، ومن الملاحظ أنه يوجد هناك غالباً حاجة لاستخدام التقديرات عند إعداد التقارير المالية المرحلية أكثر منها استخداماً في التقارير المالية السنوية، ولابد أن يتم تصميم إجراءات القياس من قبل الإدارات بشكل موثوق يُحكّن من الاعتماد عليها.



2-2-9 مفهوم الأهمية النسبية وكيفية تطبيقها على القوائم المالية المرحلية:

يتطلب عدد من المعايير المحاسبية الدولية بأن تكون البنود المفصح عنها ذات أهمية Material أو جوهرية Significant فمثلاً يتطلب المعيار الدولي رقم ثمانية بأن تكون بنود الدخل والمصاريف والمتحققة من خلال الأنشطة العادية للربح أو الخسارة أن تكون بحجم أو مدى تأثير معين يؤدي إلى أن يكون الإفصاح ذو علاقة بتبيان وتوضيح آداء المنشأة، ولم يذكر في أي معيار محاسبي كيفية قياس هذا "الحجم" أو "مدى التأثير"، بحيث ترك الأمر للتقدير الشخصي، أي أن كل فرد مسؤول عن إعداد التقارير المالية التي يقوم بإعدادها(حماد، 2006).

ويرى الباحث استناداً إلى نظرية المدخل المستقل لإعداد التقارير المالية المرحلية بأن الأهمية النسبية لأغراض التقارير المرحلية تختلف عنها في تعريف الأهمية النسبية بالنسبة للتقارير المالية السنوية، فإن بعض البنود التي يُفصح عنها لأهميتها في التقارير المالية المرحلية وبشكل مستقل قد لا تكون مهمة في التقرير السنوي والذي يعد عن السنة كاملة والذي سيتضمن أيضا بعد ذلك نفس الفترة المرحلية.

2-3 قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية:

2-3-1 مفهوم القرار:

القرار هو محور العملية الإدارية، فهي عملية تدخل في وظائف الإدارة وأنشطتها، بحيث أنه عندما قارس الإدارة وظيفة التخطيط فهي تتخذ قرارات معينة في كل خطوة من خطوات وضع الخطة سواء خلال خطوة وضع الهدف أو خطوة تحديد السياسات أو برمجة الخطة أو تحديد الموارد التي تلائم هذه الخطة أو اختيار أساليب تشغيلها (أبو هويدي، 2011)،

وكذلك عندما تقوم الإدارة بالتنظيم لمهامها وأنشطتها المختلفة فهي تتخذ قرارات بخصوص الهيكل التنظيمي وخصائصه وتقسيماته وحجمه، والموارد البشرية الذين تحتاج لهم للقيام بأعمالها المختلفة ونطاق الإشراف والمسؤوليات، وعند ممارسة المدير لوظيفته كقائد فهو يتخذ مجموعة من القرارات سواء عندما يوجه المرؤوسين وتنسيق مجهودهم أو تحفيزهم على الأداء الجيد أو حل المشكلات ,Wilkinson) عندما يوجه المرؤوسين وتنسيق مجهودهم أو تحفيزهم على الأداء الجيد أو حل المشكلات ,الملائمة (2005) وكذلك عندما تقوم الإدارة بوظيفة الرقابة فهي أيضًا تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال، والتعديلات التي سوف تجريها على الخطة، والعمل على تصحيح الأخطاء إن

تعددت المفاهيم الاصطلاحية للقرار حيث أن عملية صنع القرار الذي يتم بناؤه على المعارف يتطلب وجود المعرفة والمعلومات الأساسية من أجل أن تحل المشكلات وأن تتخذ القرارات بطرق علمية (بلعجوز، 2008).

من هذه التعاريف هو وحسب ما ذكر (بلعجوز، 2008) اختيار المنهج أو الطريق أو الحل الأفضل من بين عدة مسالك أو بدائل متكافئة.

وعرّف (حجازي،2006) القرار بأنه، وجود عدة بدائل لمسألة معينة، بحيث تتم المفاضلة ويتم اختيار البديل الأنسب، وليس البديل المثالي نظراً للظروف المحيطة بعملية القرار، ويُحدث البديل الذي يتم اختياره تغيير في المنشأة، حيث أن هذا التغيير ليس لمصلحة شخصية، ولا لسبب شخصي، وإنا هناك نصوص قانونية تحكم هذه التغييرات.

وكتب (حجاحجة، 2004) بأنه عملية البحث عن حل أوسط، أي معنى أنه لا يوجد هناك بديل من ضمن البدائل المتاحة قادر على أن يحقق الهدف بشكل تام، حيث أن البديل الذي تم اختياره، يكون عادةً هو الأفضل ضمن الظروف السائدة.

ويرى (السعيد، 2015) أن القرار يدل على وجود مشكلة، وهو السبيل من أجل تبني حل واختيار بديل مناسب من بين عدة بدائل بعد المفاضلة بينها، ويمكن القول أنه تحويل إرادة إلى فعل ما فكلمة ورر Décider مشتقة من الكلمة اللاتينية Decidere والمعنى اللغوي لها هو فصل أو حل قضية أو خلاف.

ويرى الباحث أن القرار هو محاولة لحصر مشكلة ما ضمن إطار معين، وجمع المعلومات اللازمة والمهمة حول هذه المشكلة ووضع فرضيات لحلها والمفاضلة بين هذه الفرضيات بدراسة إيجابيات كل منها وسلبياتها بحيث يتم اختيار البديل ذو أقصى قيمة والمخاطرة الأقل ضمن القيود المحيطة بعملية صنع القرار وظروف إمكانيات متخذ القرار.

2-3-2 عملية اتخاذ القرار:

تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها جميع المراحل التي يمر فيها القرار حتى يُصنع ابتداءً من تحديد المشكلة وانتهاءً باختيار البديل الأنسب من أجل تحقيق الهدف، وتتصف عملية صنع القرار بأنها عامة والسبب في ذلك عمومية غرضها وهدفها (المجهلي، 2009).

ويعرفها الباحث بأنها سلسلة من العمليات المتشابكة والمتتالية والتي تبدأ بتحديد مشكلة معينة من أجل تصميم عملية اتخاذ القرار انتهاءً بتحقيق الهدف، وهي جوهر عمل الإدارة ولابد من توفر القدرة الكبيرة على التحليل، واقتراح الحلول المتبادلة.

2-3-2 مراحل عملية اتخاذ القرار:

يكن تقسيم المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار إلى (تحديد المشكلة، جمع البيانات، تحديد واختيار البدائل، المفاضلة بين البدائل، اتخاذ القرار) (قاسم،2011):

1. تحديد المشكلة:

من أهم الخطوات الواجبة على متخذ القرار ليتمكن من التعرف على المشكلة الأساسية وتحديد أبعادها، تحديد المشكلة نفسها وطبيعة موقف هذه المشكلة ودرجة أهميتها وما هي الظروف الملائمة والظروف المعاكسة (المجهلي، 2009).

2. جمع البيانات:

إن الفهم الصحيح للمشكلة، وتحديد الأبعاد واقتراح الحلول المناسبة، يتطلب جمع بيانات ذات صلة بالمشكلة موضوع القرار وبعد جمع هذه البيانات بشكل موثوق لا بد من معالجتها لتلخيص معلومات تساعد في اتخاذ القرار بشكل صائب، لذلك فإن فعالية القرار وكفاءته تعتمدان على قدرة القائم به في حصوله على القدر الأكبر من البيانات الدقيقة والغير متحيزة (المجهلي، 2009).

3. تحديد واختيار البدائل:

تمكن هذه الخطوة بتحديد ماهية الخيارات المتاحة أمام متخذ القرار، بحث يتم تحديد أكبر قدر ممكن من البدائل لأنه سيقل عددها عند المفاضلة بينها ودراستها (السعيد، 2015).

4. المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأنسب:

يتم دراسة البدائل واختيار البديل الذي يلبي المتطلبات بحيث يتم استبعاد البديل الذي لا يلبي المتطلبات وبالطبع ضمن الظروف المحيطة بإمكانيات متخذ القرار (السعيد، 2015).

5. اتخاذ القرار:

يتم اتخاذ القرار بعد المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأنسب الذي يحقق المتطلبات وذو أدنى مخاطرة محتملة وضمن الظروف المحيطة بموقف القرار وإمكانيات متخذ القرار ويتبع عملية تنفيذ هذا القرار عملية رقابية لدراسة التغذية العكسية المرافقة لاتخاذ القرار من أجل معرفة مدى فعاليته واتخاذ الإجراءات التصحيحية إن وجدت (المجهلي، 2009).

2-3-2 أهمية القرار:

يرى (السعيد، 2015) أن جوهر وفحوى العملية الإدارية هو اتخاذ القرار لما لأهميته في وظائف التخطيط والتنظيم القيادة والتوجيه والرقابة ولما لهذه والوظائف وانعكاساتها من أهمية في القرارات الإدارية الحاسمة وتتثمل أهمية القرارات في المنشآت على المستويين التاليين:



على مستوى وظائف الإدارة:

حيث أن القرار الإداري وظيفة أساسية ومركزية من وظائف الإدارة، والإدارة في الأساس هي سلسلة عمليات تحلل المشكلات من أجل اتخاذ القرار الملائم، الذي ينصرف لمختلف وظائف الإدارة الأخرى المتمثلة بالتخطيط، التنظيم، القيادة والتوجيه، الرقابة.

على مستوى وظائف المنشأة:

إضافةً للدور المهم لاتخاذ القرارات في لُب العملية الإدارية، فكذلك الأمر أيضاً بالنسبة للمنشأة، لأنه السبيل الوحيد الذي يمكن المنشأة من أداء وظائفها وممارسة أنشطتها كون أن تنفيذ وظائف:الإنتاج، التسويق، الموارد البشرية، المالية والمحاسبة، إدارة البحث والتطوير وغيرها تتوقف جميعها على القرار واتخاذه.

وتتضح أهمية القرار بالنسبة للمنشاة من خلال:

أن تُجسد الأهداف وتُنفذ الاستراتيجيات والسياسات العامة بصورة موضوعية وعلمية.

التفاعل الديناميكي بين الأطراف المختلفة الداخلية والخارجية كالمدراء والعملاء والموردين والمستشارين.

جمع ومعالجة المعلومات المختلفة التي تتعلق بالمؤسسة وأنشطتها وباستخدام الوسائل العلمية المختلفة.

تقييم أداء المدراء القادة في مختلف الأنشطة والمهمات المطلوب إنجازها.



2-3-2 تصنيف القرارات:

إن القرارات في المؤسسات تختلف حسب غرضها وهدفها ومشكلتها ومستواها التنظيمي، وبناءً عليه فقد قام عديداً من الباحثين بوضع تصنيفات مختلفة للقرارات بهدف تسهيل دراستها ونذكر من هذه التصنيفات:

2-3-3 تصنيف القرارات وفقاً للغرض:

قام (السعيد، 2015) باقتراح التصنيف التالي تبعاً لغرض المؤسسة من القرار:

1.القرارات الاستراتيجية: وهي ذلك النوع من القرارات التي تخص كيان المنظمة ومستقبلها وعلاقاتها بالمحيط البيئي ولها أبعاد وانعكاسات هامة على المنظمة كالأهداف العامة والأوضاع التنافسية، خيارات السوق، والاستراتيجيات وأهم مميزات هذا النوع من القرارات:

اتصافها بدرجة مركزية عالية، حيث يتم اتخاذها في قمة الهرم التنظيمي بواسطة الإدارة العليا أو تركيزها في مركز متخصص من قبل الإدارة.

تغطى فترة طويلة الأجل ومن أهم مميزاتها الثبات النسبى.

يهمها أن تستغل الفرص و تتجنب التهديدات.

تتطلب كم كبير من المعلومات والموارد.

قد تؤخذ في ظل ظروف عدم تأكد وخطرة.



2.القرارات التكتيكية:

هي القرارات التي تتعلق بإعداد الموازنات والخطط وكيفية تخصيص الموارد سواء المالية أو المادية أو المادية أو البشرية من أجل تنفيذ وتحقيق القيمة القصوى من القرارات الاستراتيجية مثل: توزيع السلطات، تخصيص الموارد، تحديد العلاقات بين الموظفين، تنظيم الأعمال، تقسيم الوظائف والمهمات وأهم مميزات هذا النوع من القرارات:

أنها لا مركزية، نسبية، وتفوض السلطة، تؤخذ في مستوى الإدارة الوسطى (وحدات العمل، الأقسام).

تتصف بأنها متغيرة وتغطي فترة زمنية متوسطة.

تهتم بأن تعزز مكامن القوة تعالج نقاط الضعف.

يسود هذا النوع من القرارات ظروف تتصف بالمخاطرة.

3.القرارات التشغيلية:

إن هذه القرارات غالباً ما تتعلق بالعمليات التشغيلية على المستوى اليومي وتكون على شكل قواعد عما وإجراءات تختض بالوظائف أو مراكز ووحدات الأعمال، مثال ذلك: إعداد فرق الأعمال، إعداد وجدولة برامج الأعمال، تجهيز الطلبيات، مراقبة الجودة، مراقبة مستويات المخزون، وأهم مميزات هذا النوع من القرارات:

تختص في مثل هذه القرارات الإدارة التنفيذية أو الإدارات المباشرة في مستوى الإدارة الدنيا.

قصرة المدى حيث أنها تتعلق بأسلوب العمل الروتيني وتتكرر.



لا تحتاج مثل هذه القرارات جهود وأبحاث أو إبداع من قبل من يتخذها.

تؤخذ هذه الخبرات بطريقة فورية وفي ضوء الخبرات السابقة.

2-3-3-2 تصنيف القرارات وفقاً لطبيعة المشكلة:

ذكر (السعيد، 2015) التصنيف التالى تبعاً لطبيعة المشكلة التي سيتم اتخاذ القرار بشأنها:

1. القرارات المبرمجة:

وهي تلك القرارات التي تخص مشكلة روتينية أو اعتيادية، مثل القرارات التشغيلية: (تجهيز الطلبيات، قرارات شراء المواد الأولية ومراقبة المخزون دفع التعويضات والأجور، مراقبة مستويات المخزون)، لذا فإن إجراءات اتخاذ مثل هذه القرارات تكون معدة مسبقاً، واتخاذها لا يتطلب التعريج إلى خطوة تحديد المشكلة وتصميم الحل، بل تتخذ بشكل فوري، وفق معايير تحت برمجتها مسبقاً.

2. القرارات غير المبرمجة:

هي قرارات تظهر الحاجة لها في حال واجهت المنشأة مشكلة ما لأول مرة، وإجراءات التعامل مع مثل هذه المشكلة غير واضحة المعالم أو معدومة، لذا فأنه من الصعب في مثل هذه الحالة اتخاذ قرار بشكل فوري، فمثل هذه القرارات تحتاج جهد ووقت من اجل تحديد المشكلة، جمع المعلومات، تقييم البدائل والمفاضلة بينها، ومثل هذا القرارات تحتاج إلى الإبداع وابتكار حلول مناسبة، ومثال هذا القرارات: (إنشاء خط إنتاج جديد، التوسع في الطاقة الإنتاجية، قرارات اندماج الأعمال، إنشاء وحدات عمل جديدة).

2-3-3-2 تصنيف القرارات وفق درجة أهميتها:

وقسم هذا التصنيف القرارات إلى حدّين الأول هو القرارات الاستراتيجية التي تقوم بمساس مبررات وجود المنظمة وأهدافها الرئيسية وكيانها ولما لها من فائدة على المنظمة تتمثل بزيادة الأرباح أو الفرص التنافسية، وزيادة سعر الأسهم أو الحصة السوقية، أو بزيادتها جميعا، والحد الثاني هو القرارات الإدارية ذات الأجل المحدد والتي تخص الإجراءات والأمور التكتيكية (الحميضي، 2007).

2-3-3-4 تصنيف القرارات وفق درجة إمكانية جدولتها:

يوجد غالباً قرارات روتينية لحالات مشابهة لا تستلزم بذل جهد وليست لحالة فريدة وهذه قرارات يمكن جدولتها، وبالمقابل هناك قرارات لا تجدول لأنها تتميز بأنها ذات موضوعات غير متشابهة وفي هذه الحالة يتم اتخاذ القرار لكل موقف وحالة على حدة وحسب الظروف المحيطة (الحميضي، 2007).

2-3-3-2 تصنيف القرارات وفق الموضوع محل القرار:

هذا النوع من القرارات توضع أولويات لبحثها أي قرارات ذات أجندة، ويمكن وصفها أيضاً بأنها قرارات نتاجها إجراءات وأساليب مناسبة من أجل التوصل إلى حلول للمشاكل المقررة، كما وقد تكون قرارات تنفيذية أي تتعلق بتحديد من سيقوم بماذا؟؟ وكيف؟؟ وأين؟؟ ومتى؟؟، وقد تكون أيضا ذات صفة تقويمية بمعنى أنها تقارن المنجز بالمطلوب لتحديد الإجراء التقويمي (الحميضي، 2007).

2-3-3-6 تصنيف القرارات وفق درجة التأكد في محتواها:

يوجد قرارات تكون بيانات المؤسسة حولها كاملة ودقيقة، ونتائجها المتنبئ بها مضمونة، وبالمقابل يوجد قرارات تتوافر بيانات عامة حولها ولكن نتائجها غير مضمونة وتحدد مثل هذه القرارات ضمن إطار الخاطرة وعدم التأكد من القدرة على الحصول على النتائج المرجوة أم لا (الحميضي، 2007).

2-3-3-7 تصنيف القرارات وفق درجة التغيير المطلوبة:

هذا النوع من القرارات يعتمد على طبيعة الموقف موضوع القرار وما يترتب عليه من آثار، وهذا النوع عكن فهمه من حدود تقاطع بعدين وهما (الحميضي، 2007):

البعد الرأسى: يتبنى درجات فهم طبيعة الموقف موضوع القرار.

البعد الأفقى: يتبنى درجة التأثيرات التي تحدثها القرارات.



4-2 الدراسات السابقة:

2-4-1 الدراسات باللغة العربية:

دراسة القصاص (2002) بعنوان "أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم تسعة وثلاثون"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات المعلومات المقدمة من التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية في اتخاذ القرار الاستثماري واختبار ملائمة هذه التقارير مع القرارات الاستثمارية وهدفت أيضا للتعرف على العلاقة ما بين أهمية البند المدرج ودرجة الإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في جمع المعلومات بالإضافة للاعتماد على معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اغلب القرارات الاستثمارية يتم بناءها بالاعتماد على تحليل معلومات ترد في غاذج محددة لهذه الغاية، وأنه من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها من قبل المستثمرين في بورصة عمان هي التقارير المالية السنوية التي تصدر عن البنوك التجارية الأردنية، وتوصلت كذلك إلى أن الالتزام بدرجات الإفصاح المتطلبة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والذي يلبي كافة الاحتياجات وفي التوقيت المناسب، يسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، أوصت هذه الدراسة بضرورة التكافل بين البنك المركزي الأردني والبنوك كافة بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتيح كافة المعلومات التي تهم المستثمرين في الأوراق المالية وأوصت أيضا بضرورة التنسيق بين الجامعات والجهات الحكومية والبنوك لتزويد الباحثين بالمعلومات الضرورية والهامة لإجراء الأبحاث.



استفاد الباحث من هذا الدراسة بيان ضرورة وأهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية كونها مرجع مهم لمتخذ القرار الاستثماري واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحث بتبين تأثر القرار الاستثماري بالمعلومات المحاسبية واختلفت هذه الدراسة مع دراسة الباحث بأنها تطرقت للقوائم المالية دراسة الباحث تطرقت للقوائم المالية المرحلية وهذه الدراسة أخذت متغير تابع واحد أما دراسة الباحث فأخذت أكثر من متغير تابع.

دراسة جرن (2003) بعنوان "أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمّان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية لما يعرض من بنود في التقارير المالية المرحلية وتبيان مدى اكتفاء المستثمرين من معلومات هذه البنود، وأيضاً هدفت لتَبيّن مدى التزام الشركات المساهمة الصناعية في الأردن بعرض التقارير المالية المرحلية وطرق تجهيزها وإعدادها اشتمل مجتمع الدراسة على الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ضمن السوقين الأول والثاني، والبالغ عددها (29) و(47) شركة على التوالي تم وتم اختيار عينة من فئتين من المستثمرين، الفئة الأولى وهي المستثمرون من المؤسسات، تشمل مجموعة من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين والشركات المساهمة والنقابات المهنية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن ما نسبته %85 من أفراد العينة والتي تمثلت بمستثمرين من مؤسسات وعددهم 48 ومستثمرين من أفراد وعددهم 84 والتقارير المالية المركلة وتحليلها

وتبين هذه النتيجة وعي المستثمرين في البورصة لأهمية التقارير المالية عن اتخاذ القرار الاستثماري، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، يلبي احتياجات المستثمر في بورصة عمان، أوصت هذه الدراسة والتي تؤكد أهمية التقارير المالية المرحلية كركن أساسي من أركان الإفصاح المحاسبي ضرورة زيادة الاهتمام بموضوع التقارير المالية المرحلية كونه لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين.

استفاد الباحث من هذا الدراسة أن التقارير المالية المرحلية مهمة جداً باعتبارها جزء لا يتجزأ من التقارير المالية السنوية وهي مهمة جداً وذات أثر بالنسبة للقرارات الاستثمارية، وأن الالتزام بمتطلبات الإفصاح اللازمة لهذا المعيار هي وسيلة مهمة لعرض قوائم مالية مرحلية عادلة وصادقة، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحث باختيار المتغير المستقل ومتغيرها التابع وارد كذلك في دراسة الباحث واختلفت هذه الدراسة مع دراسة الباحث بأنها درست أهمية التقارير المالية المرحلية أما دراسة الباحث تطرقت إلى أثر استخدام التقارير المالية المرحلية بالإضافة لعدة متغيرات تابعة وليس متغير تابع واحد.

دراسة الطاهات (2005) بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة"

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمفهوم التقارير المالية المرحلية ومعرفة ما إذا يتم الالتزام به من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بخصوص إصدار التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 والتشريعات المحلية ذات العلاقة، حيث تم تطبيق الدراسة على شركات مساهمة عامة بمختلف القطاعات وبلغ عددها 191 منشأة

واعتمد الباحث على في دراسته المنهج الوصفى وقام بجمع البيانات من المصادر الجاهزة بالإضافة للأداة الميدانية المتمثلة بالاستبانة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود اتفاق ما بين التشريعات المحلية ذات العلاقة وما ورد في المعاير الدولي رقم أربعة وثلاثون والخاص بالتقارير المالية المرحلية، وتوصلت أيضا إلى أنه هناك التزام من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بخصوص إصدار التقارير المالية المرحلية (من حيث الالتزام بالإصدار والمحتوى)، أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بما ورد في المعيار الدولي رقم أربع وثلاثون والخضوع لكافة متطلباته عند إصدار قوائم مالية مرحلية، استفاد الباحث من هذه الدراسة أن الالتزام بإصدار التقارير المالية المرحلية وحسب ما ورد في المعيار الدولي رقم 34 والالتزام بتوقيت نشر هذه التقارير يزيد من إمكانية الاعتمادية على هذه التقارير نظراً لأهميتها وبالتالي التأثير السليم وموضوعية على قرارات من يعتمد على هذه القوائم وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث باختيار المتغير المستقل وهو التقارير المالية المرحلية وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها درست مدى الالتزام بتطبيق متغيرها المستقل أما دراسة الباحث درست أثر هذا المتغير المستقل على متغيرات تابعة. دراسة مرعى (2006) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية". هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في التأثير في رأي مستخدم تلك المعلومات واعتمد الباحث في بحثه على منهجين رئيسين هما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن للمعلومات المحاسبية المرحلية دور مهم في اتخاذ القرار الاستثماري والاقتصادي، وأن التقارير المرحلية تحكن إدارة المنشأة من الحصول على معلومات مهمة في الوقت المناسب عن أداء المنشأة، وأوصت هذه الدراسة أنه يجب أن يتم الاهتمام بموضوع الفترة المرحلية التي يجب أن يشملها التقرير المرحلي، وذلك لأن اتخاذ القرارات الاستثمارية يتم بناء على المعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية، استفاد الباحث من هذه الدراسة بأن للتقارير المالية المرحلية أثر على قرارات الاستثمار وهذا يعزز بناء احدى فرضيات بحثه، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحث بالتطرق لموضوع القرارات الاستثمارية وتأثرها بالمعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المرحلية، وكان وجه الاختلاف أن دراسة الباحث تناولت مغيرات تابعة أخرى بالإضافة للقرارات الاستثمارية.

دراسة العبد العال (2006) بعنوان "أثر استخدام معلومات التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للأسهم" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأثر المترتب على الإعلان عن نشر التقارير المالية المرحلية على كل من حجم تداول السهم وسعره للشركات المساهمة العامة في الأردن المدرجة في بورصة عمان، تم تغطية الجانب النظري من الدراسة بإجراء مسح مكتبي للكتب والدوريات والتعليمات والقوانين الحكومية ذات العلاقة والمعيار المحاسبي رقم (34) المختص بالتقارير المالية المرحلية،



وقد اشتملت الدراسة على عينة مكونة من (33) شركة مساهمة عامة أردنية عاملة في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات للأعوام (2004، 2002، 2003)، وتم تحليل البيانات باستخراج العوائد وحجم التداول غير العاديين للأسهم باستخدام نموذج السوق، ثم تـــــم اختبار الفرضيات المختلفة المتعلقة بمعلومة الإعلان عن نشر التقارير المالية المرحلية باستخدام منهجية الحدث، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أشارت إلى ظهور عوائد غير اعتيادية للأسهم حول تاريخ نشر التقارير المالية المرحلية وكذلك وجود تداول ليس اعتيادي للأسهم، كما أظهرت النتائج أن المستخدمين يعتمدون على المفاضلة بين البدائل الاستثمارية من واقع المعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية، أوصت هذه الدراسة بضرورة توجيه اهتمام وأنظار المستخدمين نحو أهمية المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في التقارير المالية المرحلية.

استفاد الباحث هذه الدراسة، أن المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير المالية المرحلية بالإضافة للنسب المالية مهمة جداً لاتخاذ القرار من قبل المستخدمين، واستفاد كذلك بأنه كونه يتأثر صنع القرارات وبدرجة كبيرة حول موعد نشر القوائم المالية المرحلية فيتسنى له أن يشير بإحدى توصياته ضرورة فرض عقوبات على المنشآت التي تتأخر بعرض التقارير المالية المرحلية وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث باختيار المتغير المستقل واختلفت في اختيار المتغير التابع.

دراسة باعكضة (2011) بعنوان "أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم التقارير المالية ومدى ملائمتها لاتخاذ قرارات المستثمرين ومعرفة مدى ملائمة توقيت الإعلان عن التقارير المالية الأولية وأهم العوامل المؤثرة فيه، وتم استخدام المنهج الاستقرائي ومنهج الحدث الإحصائي، أظهرت نتائج الدراسة لكل ربع تبايناً في استجابة السوق للإعلان عن التقارير المالية الأولية وأن قرارات المستثمرين تتأثر بالإعلان عن التقارير المالية الأولية، أوصت الدراسة اقتراح تخفيض المدة النظامية المحددة من قبل هيئة السوق المالية لنشر التقارير المالية الأولية تؤثر الأولية، واستفاد الباحث من هذه الدراسة بأن الفترة المخصصة للإعلان عن التقارير المالية الأولية تؤثر على قرارات المستخدمين ويجب مراعاة هذا الموضوع في التشريعات المحلية المختلفة، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحث بتناول موضوع تأثر قرارات المستخدمين بالتقارير المالية الأولية أو المرحلية، واختلفت الدراستين باختلاف المتغيرات التابعة.

2-4-2 الدراسات باللغة الإنجليزية:

(Alias, Clarkc, Roudaki, 2009) "The Current

Disclousure Status of Interim Reporting By Malaysian Companies".

هدفت هذه الدراسة إلى بحث مستويات التزام الشركات الماليزية بتقديم التقارير المالية المرحلية على مدى ثلاثة سنوات (2005,2006,2007) وامتثالها لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار التقارير المالية المرحلية حيث تم إجراء الدراسة على 100 شركة واستبعد منها أربعون بسبب أن قوائمها المالية غير مكتملة وتم استخدام المنهج الكمي حيث تم تطوير نموذج لأغراض القياس، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد شركات في ماليزيا لا تمتثل لمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 بالكامل، وبعض الشركات تقدم التقارير بعد الموعد المحدد لها، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي رقم أربعة وثلاثين لضبط درجة التباين في كل مرحلة مالية.

استفاد الباحث من هذه الدراسة، أن التشريعات المحلية للدول والهيئات الضابطة مهمة جداً حيث أنها طريقة مهمة لضبط الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 وكيفية تطبيقه، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث بأنها دراسة الباحث بالتطرق لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 واختلفت هذه الدراسة مع دراسة الباحث بأنها درست التزام الشركات بالتقارير المالية المرحلية ومتطلبات الإفصاح، بينما تطرقت دراسة الباحث إلى دراسة أثر استخدام التقارير المالية المرحلية على متغيرات تابعة.

(Qabajeh, Hameedat, Al shanti, Dahmash,2012) "The Effect of Interim Financial Reports Announcement on Stock Returns".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإعلان عن القوائم المالية المرحلية على العائد على الأسهم خلال الفترة خمسة أيام عمل قبل تاريخ الإعلان وخمسة أيام عمل بعد تاريخ الإعلان وهدفت أيضا لدراسة العلاقة الإحصائية بين مستويات التداول والأرباح والعوائد على الأسهم لعينة عشوائية تتكون من 20 شركة صناعية مدرجة في سوق عمّان المالي للفترة ما بين 2011-2010 تم استخدام تطوير نموذج الانحدار المتعدد من أجل تحليل متغيرات الدراسة واستخدم الباحثين المنهج الوصفي والمنهج الكمي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية هامة بين التقارير المالية المرحلية المعلن عنها والعائد على الأسهم وحجم التداول حول تاريخ الإعلان عن التقارير وتوصلت كذلك إلى أنه لا يوجد علاقة إحصائية بين ربحية السهم المقاسة باستخدام (ربحية السهم الواحد EPS ، معدل العائد على الأصول ROA ، معدل العائد على حقوق الملكية ROA) والعائد على الأسهم بعد تاريخ الاستحقاق.

استفاد الباحث من هذه الدراسة وبناء على الانعكاسات على حجم التداول ومعدلات العائد على الأسهم بيان أهمية عنصر التوقيت المناسب للإعلان عن التقارير المالية المرحلية وهذا يعزز من دور الهيئات الضابطة لزيادة الرقابة على المنشآت، واتفقت هذه الدراسة ودراسة الباحث باختيار المتغير المستقل واختلفتا باختيار المتغيرات التابعة.

(Cuong, Gallery, Artiach, 2013)"Interim Financial Reporting In The Asia-Pacific Region"



هدفت هذه الدراسة لدراسة تباين وكيفية تنظيم التقارير المالية المرحلية في أنحاء آسيا والمحيط الهادئ باستخدام طرق التحليل الإحصائية، حيث تم اختيار ثمانية بلدان تشريعاتها لها صلة ببعضها البعض ولكنها تختلف في عدد من الصفات وهي (أستراليا، هونج كونج، اليابان ،سنغافورة، ماليزيا، الفليبين، فيتنام، تايلند)؛ توصلت هذه الدراسة وبعد استعراض طبيعة الاختلافات في التشريعات الخاصة بالتقارير المالية المرحلية في البلدان الرئيسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى إبراز تباينات بين الدول في نفس المنطقة من ناحية تنظيمية مثل (التنفيذ، التأخر في إعداد التقرير، متطلبات التدقيق، وشكل التقارير) نتيجة للامتثال للمتطلبات التشريعية المحلية؛ أوصت هذه الدراسة للسعي في التقارب الدولي في ممارسات إعداد التقارير المالية المرحلية.

استفاد الباحث من هذه الدراسة أن التشريعات المحلية ورقابة الجهات ذات العلاقة على موضوع التقارير المالية المرحلية تحد من الاختلاف بالممارسات وهذا من شأنه الخروج بقوائم مالية مرحلية لكافة المنشآت يمكن الاعتماد عليها بصنع القرارات، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحث بتناول موضوع التقارير المالي المرحلية واختلفا معها بأن دراسة الباحث درست أثر استخدام هذه التقارير على متغيرات تابعة بينما تناولت هذه الدراسة كيفية تنظيم التقارير المالية المرحلية ومع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف مجتمع الدراسة.

(Ngure, 2014) "Effect of Interim Financial Statements Announcement on Stock Return and Volume of Share Traded of Listed Commercial Banks in Kenya".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر التقارير المالية المرحلية المعلن عنها على العائد على الأسهم وحجم تداولها للبنوك التجارية المدرجة في كينيا حيث تم استهداف البنوك المدرجة في السوق المالي وتم اختيار 11 منها كعينة وتم جمع البيانات الثانوية من السوق المالي وتحليلها بالإضافة لجمع البيانات الأولية من الدراسات السابقة، توصلت هذه الدراسة إلى أن الإعلان عن نشر قوائم مالية مرحلية يؤدي إلى زيادة في العائد على الأسهم بشكل إيجابي وتوصلت كذلك إلى أن بعض المستشمرين يحققون عوائد غير عادية في مراحل معينة بعد الإعلان عن نشر القوائم المالية المرحلية بحيث أنه على الأرجح أنه تم تحقيق هذه الأرباح بالاستناد إلى استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية، وأوصت الدراسة الجمهور في مدينة نيروبي عاصمة كينيا بضرورة تعلمهم للعمليات التي تجري في السوق المالي في محاولة منها لتشجيع الاستثمار طويل الأجل بشكل أكبر من الاستثمار قصير الأجل ومن أجل نقل المعرفة للجمهور بخصوص أنشطة السوق المالي، أوصت كذلك بضرورة الخضوع للقوانين المحلية والمبادئ والتجار، وتعزيز ثقة المستثمرين.

استفاد الباحث من هذه الدراسة أن قرارات المستثمرين تتأثر بالقوائم المالية المرحلية وتاريخ الإعلان عنها وهذا يتفق مع دراسة الباحث وكان وجه الاختلاف بين الدراستين المتغيرات التابعة التي تتأثر باستخدام المعلومات المستمدة من التقارير المالية المرحلية.

(Al-sharairi, Al-hamadeen, Issa, Kakish, 2015)

"Interim Financial Reporting and Compliance with IAS 34: The Case of The Jordanian Financial Sector".

هدفت هذه الدراسة بحث طبيعة التقارير المالية المرحلية ودرجة الامتثال لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معيار المحاسبة الدولي رقم 34 من قبل الشركات، وبحث تأثير بعض العوامل على درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية حيث تم اختيار 104 شركة مدرجة في بورصة عمان للسنة المالية 2012 واستخدم الباحثين المنهج الكمي واعتمدوا على الأدبيات السابقة في جمع البيانات، توصلت الدراسة إلى أنه نظراً لأهمية توفر المعلومات في الوقت المناسب يتطلب ذلك الإفصاح عن المعلومات المالية الربع سنوية والنصف سنوية، جنبا إلى جنب مع التقارير السنوية وتوصلت كذلك إلى أن الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمصنفة ضمن قطاع المالي تستخدم التقارير السابقة لأوانها (التقارير المرحلية)،أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة إعداد التقارير المالية المرحلية والالتزام التام بمتطلبات الإفصاح لمساعدة صناع القرار

استفاد الباحث من هذه الدراسة أن المعلومات المحاسبية المرحلية تساعد في صناعة القرارات، وهذا يتفق مع دراسة الباحث، واختلفت هذه الدراسة مع دراسة الباحث بأنها درست التقارير المالية المرحلية والامتثال لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 بينما قامت دراسة الباحث بدراسة أثر استخدام التقارير المالية المرحلية متغيرات تابعة.

(Albawwat, Basah, Khairi, 2015) "The Relationship between Voluntary Disclosure and Company Performances on Interim Reports in Jordan Using The Method of Causality Direction".

هدفت هذه الدراسة لدراسة العلاقة بين الإفصاح الطوعي في القوائم المالية المرحلية وآداء الشركات في الأردن باستخدام طريقة الاتجاهات السبيية (السبب والنتيجة) ومدى ارتباط ذلك بأهمية المعلومات الراجعة بناءً عليه لمتخذ القرار وتمت الدراسة على شركات مدرجة في سوق عمّان المالي حيث تم اختيار 72 شركة عشوائياً وعلى مدى خمسة سنوات (2013-2009) وتم استخدام اختبارات جرانجر حيث يستخدم نموذج جرانجر في أغلب دراسات السلاسل الزمنية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الطوعي ينعكس على أداء الشركات التي تلتزم به، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البحوث حول القوائم المالية المرحلية، وضرورة إجراء الدراسات الشاملة في هذا المجال، استفاد الباحث من هذه الدراسة، أنه وكونه يوجد انعكاس للإفصاح على أداء الشركة ونوعية المعلومات الراجعة لمتخذ القرار، فهذا يعتبر دليل على أن هذه النتائج تؤثر على قرارات مستخدم التقارير المالية المرحلية وهذا يتفق مع هدف دراسة الباحث، وتختلف دراسة الباحث عن هذه الدراسة أنها تطرقت لأثر استخدام هذه التقارير على متغيرات تابعة بينما قامت هذه الدراسة بدراسة علاقة بين متغيرين.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات:

استخدم الباحث عند إعداد هذه الدراسة المنهج الوصفي وبحيث تم الاعتماد على المصادر الجاهزة في جمع البيانات ومنها (الكتب، الدراسات السابقة، الدوريات، الأبحاث، المقالات، المواقع الإلكترونية) والمنهج التحليلي بالاعتماد على المصادر الميدانية وذلك من خلال أداة الدراسة وذلك لوصف ظاهرة معينة من أجل الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة ومعرفة العوامل التي تتحكم بها، واستخلاص النتائج لتعميمها؛ والهدف من استخدام هذين المنهجين في هذه الدراسة هو الوصول إلى نتيجة أثر استخدام التقارير المالية المرحلية على قرارات المستخدمين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، ومن ثم التحليل الإحصائي الذي سيتحصل من نتيجة هذه الدراسة والذي غالباً ما تُستخدم به البرمجيات الإحصائية مثل الإحصائية العلوم الاجتماعية SPSS) statistical package for social sciences).

2-3 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو القطاع المصرفي الأردني وعينة الدراسة هي البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً والمدرجة حسب البنك المركزي الأردني وحسب الملحق رقم (3)، أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد كانت عينة عشوائية، اشتملت على عدة مستويات إدارية من المستخدمين الداخليين من عينة الدراسة.



3-3 أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصدرين في جمع البيانات:

المصادر الأولية: وذلك من خلال الرجوع إلى (الكتب، الدراسات السابقة، الدوريات، الأبحاث، المقالات، المواقع الإلكترونية).

المصادر الثانوية: وذلك من خلال تصميم استبانة لجمع آراء العينة.

3-4 أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي للحصول على المعلومات المتعلقة بقياس متغيرات الدراسة وقد تكونت أداة الدراسة من المحاور التالية:

المحور الأول، يقيس هذا المحور معلومات المتغير المستقل (التقارير المالية المرحلية) وتضمن (خمسة عبارات).

المحور الثاني، يقيس هذا المحور تأثر المتغيرات التابعة بالمتغير المستقل وتضمن أربعة أقسام كل قسم يحتوى خمسة عبارات خاصة بقياس كل متغير تابع ومجمل عشرون عبارة.



جدول (1): الاستبانات الموزعة والمستردة الصالحة للتحليل

انات الصا	الاستب	لمستردة	الاستبانات ا	عدد الاستبانات	مجتمع الدراسة
ل	للتحلي			الموزعة	
النسبة	العدد	النسبة	العدد		
0.000/	00	5 00/	101	120	* • \$M * 1 M M
9.23%	90	78%	101	130	البنوك التجارية الأردنية

قام الباحث بتوزيع 130 استبانة على البنوك التجارية الأردنية بواقع عشرة استبانات لكل بنك وحيث تم استرداد 101 استبانة منها أي ما نسبته 78% وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 90 استبانة أي ما نسبته 69.23% حيث تم تعبئتها بالكامل وبشكل صحيح ويرى الباحث أن هذه النسبة جيدة كونها تفوق نصف عدد الاستبانات الموزعة.

3-4-1 صدق أداة الدراسة:

اعتمد الباحث لقياس صدق أداة الدراسة على الصدق الظاهري، حيث تم عرض أداة الدراسة (الاستبيان) على مجموعة من الأكادييين المتخصصين، لإبداء ملاحظاتهم، وتم تعديل أداة الدراسة بناء على ملاحظاتهم حتى وصلت إلى صورتها النهائية والتي تم توزيعها على عينة الدراسة ويبن الملحق رقم (1) الاستبانة بصورتها الأولية وقبل التحكيم.

2-4-3 ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض الدراسة، قام الباحث باختيار مدى الاعتمادية عليها باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbch Alpha)، وقد بلغت درجة ثبات الاستبانة حسب معامل كرونباخ ألفا (812.) مما يشير إلى اتساق داخلي مرتفع وهي نسبة عالية لاعتماد نتائج هذه الدراسة حيث أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسة هي (0.60)، Bougie, 2010.

5-3 أساليب تحليل البيانات:

لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بحيث تم استخدام الاختبارات التالية:

المتوسط الحسابي.

الانحراف المعياري.

النسب المئوية والتكرارات.

اختبار t-test.

الفصل الرابع التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

1-4: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

المستوى التعليمي:

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

نسبة	تكرار	
72.2 %	65	بكالوريوس
27.8 %	25	ماجستير
-	-	دکتوراه
100 %	90	المجموع

نلاحظ أن %72.2 من العينة من حملة البكالوريوس، %27.8 من العينة من حملة الماجستير مما يدل مصداقية الاستبانة حيث أنه في العادة عدد حملة شهادات البكالوريوس يفوق عدد حملة الماجستير والدكتوراه.



التخصص العلمى:

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

نسبة	تكرار	
28.9 %	26	محاسبة
28.9 %	26	علوم مالية ومصرفية
33.3 %	30	إدارة أعمال
8.9 %	8	غير ذلك
100 %	90	المجموع

نلاحظ أن % 28.9 من العينة من حملة تخصص محاسبة و% 28.9 من العينة من حملة مؤهل علوم مالية ومصرفية، و33.3% من العينة من حملة تخصص إدارة أعمال والباقي من تخصصات أخرى.

عدد سنوات الخبرة:

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

نسبة	تكرار	
34.4 %	31	10 – 15 سنة
32.2 %	29	أكثر من 15 – أقل من 20
25.6 %	23	25 – 25 سنة
7.8 %	7	أكثر من 25
%100	90	المجموع

نلاحظ أن % 34.4 من العينة تتراوح خبرتهم بين (10 – 15 سنة) و% 32.2 من العينة تتراوح خبرتهم بين (10 – 25 سنة) و% 35.7 من العينة تتراوح خبرتهم بين (20 – 25 سنة) و% من العينة تزيد خبرتهم عن 25 سنة.

المستوى الوظيفى:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي (وظائف تساعد في اتخاذ القرار)

نسبة	تكرار	
45.6 %	41	رئيس قسم
36.7 %	33	مدیر دائرة
10 %	9	مساعد مدیر عام
7.8 %	7	نائب مدیر عام
100 %	90	المجموع

نلاحظ أن % 45.6 من العينة رؤساء أقسام، و% 36.7 من العينة مدراء دوائر و% 10 منها مساعد مدير عام % 36.7 من العينة نواب مدير عام.

الشهادات المهنية:

نلاحظ من النتائج المستخلصة من الحاسوب أن % 12.2 من حملة شهادة CPA، و% 18.9 من العينة من حملة شهادة CMA، و% 11.11منها من حملة CIA والباقي من حملة الشهادات الأخرى أو غير حاصلين على أية دورات مهنية وهذا دليل على الاهتمام بالدورات التي تمس العنصر المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.



4-2 اختبار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة α بالنسبة لقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة α للاستبانة ككل α =812. وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 0.60 فيما عدا متغير القرارات الاستراتيجية حيث أن بالنسبة لمتغيرات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة 0.60 فيما عدا متغير القرارات الاستراتيجية حيث أن قيمة α أقل من 0.60.

جدول (6): اختبار الثبات

O. ". "	المتغير
قيمة α	پيعير
0.839	استخدام التقارير المالية المرحلية
0.79	القرارات الاستثمارية
0.846	القرارات الائتمانية
0.80	القرارات التكتيكية
0.533	القرارات الاستراتيجية
0.786	قرارات المستخدمين
0.812	للاستبانة ككل

4-3 عرض نتائج الدراسة:

جدول (7): مقياس المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	
منخفض	2.33 - 1
متوسط	3.66 - 2.34
مرتفع	5 - 3.67

حيث أن (Sekaran and Bougie , 2010):

طول الفئة = (أكبر قيمة- أقل قيمة) ÷ عدد بدائل المقياس

نلاحظ أن مستوى الموافقة مرتفع نحو كل متغير من متغيرات الدراسة فيما عدا متغير القرارات التكتيكية فيما عدا متغير القرارات التكتيكية في المحدول المحدول

لقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف (إجابات العينة نحو الفقرات أدناه).

جدول (8): الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية

مستوى	الانحراف	المتوسط	
الموافقة	المعياري	الحسابي	
مرتفع	0.43147	4.5111	استخدام التقارير المالية المرحلية
مرتفع	0.50168	4.5333	يتم تدقيق التقارير المالية المرحلية بشكل دوري في البنك الذي أعمل به.
مرتفع	0.56588	4.5000	يتم نشر التقارير المالية المرحلية للبنك في التوقيت المناسب.
مرتفع	0.60419	4.4889	هناك اهتمام بالاطلاع على التقارير المالية المرحلية للبنك.
مرتفع	0.52455	4.4889	تتضمن التقارير المالية المرحلية إيضاحات للسياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
مرتفع	0.56412	4.5444	يتم نشر التقارير المالية المرحلية للعامة.
مرتفع	0.46114	4.2756	القرارات الاستثمارية
مرتفع	0.61036	4.3778	تتأثر قرارات شراء الأصول الرأسمالية بنتائج المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية.



	T		
			يعتمد البنك على معلومات التدفقات النقدية المرحلية
مرتفع	0.67864	4.2111	الداخلة والخارجة أثناء القيام بأنشطته المختلفة في اتخاذ
			القرارات الاستثمارية.
			تستخدم الجهة المعنية بدراسات الجدوى الاقتصادية
مرتفع	0.59293	4.3111	للمشاريع المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية
			لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية.
			إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من ملائمة
مرتفع	0.55204	4.2556	المعلومات المحاسبية الواردة في التقاريرالمالية المرحلية
			وهذا من شأنه أن يؤثر على القرار الاستثماري.
			2 7 . 1 11 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 .
• ••	0.60221	4 2222	تتأثر قرارات شراء الأدوات المالية بالمعلومات الواردة في
مرتفع	0.68331	4.2222	
			التقاريرالمالية المرحلية.
مرتفع	0.69463	4.0133	القرارات الائتمانية
			تتأثر قرارات منح القروض بنتائج المعلومات المحاسبية
مرتفع	0.94148	3.8889	
			الواردة في التقارير المالية المرحلية.
			يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في
مرتفع	0.85649	4.08889	
		التقارير المالية المرحلية في توجيه القرار الائتماني.	



مرتفع	0.82781	3.9889	إن فترة الإعلان عن نشر التقاريرالمالية المرحلية تؤثر في القرارات الائتمانية.
مرتفع	0.88467	4.1222	يتم إرفاق معلومات مستمدّة من التقارير المالية المرحلية كمرفق من ضمن المرفقات الضرورية التي تساعد مانح الائتمان على اتخاذ قراره.
مرتفع	0.89916	3.9778	تساعد المعلومات التي يتم توفيرها بناءً على التقارير المالية المرحلية في تحديد حجم وتوقيت المنح الائتماني المقرر لفترة معينة.
متوسط	0.87867	2.4089	القرارات التكتيكية
متوسط	1.16310	2.4667	تتأثر قرارات تخصيص الموارد المادية بنتائج المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية.
متوسط	1.18227	2.4667	ينعكس تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية على تقييم أداء الأقسام والفروع.
متوسط	1.12629	2.3667	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية في قرارات تخصيص الموارد البشرية في الأجل القصير.



ضعیف	1.10971	2.2667	يساعد تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير
			المالية المرحلية في تصحيح القرارات التكتيكية.
متوسط	1.30020	2.4778	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المرحلية الواردة
			في التقارير المالية في قرارات إعداد الموازنات.
متوسط	0.39990	4.3689	قرارات استراتيجية
7 03.0	0.73812	4.2889	تؤثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية
مرتفع	0./ 3012	T.2007	المرحلية على قرارات زيادة الحصة السوقية.
			يمكن استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير
مرتفع	0.65161	4.4111	المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بعيدة
			المدى مثل قرارات التوسع في الأقسام والفروع جغرافياً.
			يمكن استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير
مرتفع	0.61443	4.2667	المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية قصيرة
	0.01113	1,2007	المدى مثل تنويع المنتجات أو تفعيل نشاط معين أو
			إيقافه.
			توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات
مرتفع	0.63952	4.4667	قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط
			المستقبلية.



مرتفع	0.73277	4.4111	تتوفر في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية خصائص نوعية تزيد درجة التأكد حول بدائل القرارات الاستراتيجية.
متوسط	0.38555	3.7667	قرارات المستخدمين ككل

يلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات آراء العينة في محور (استخدام التقارير المالية المرحلية) إيجابية حيث أن متوسطاتها الحسابية وحسب المقياس في الجدول رقم 6 أعلى من متوسط أداة القياس وبالتالي هذا يبدي اتفاقاً ما بين العينة آراء العينة المستجيبة وما تم طرحه من عبارات في هذا المحور، وكذلك الأمر في المحور الثاني (القرارات الاستثمارية) حيث كانت توجهات العينة إيجابية وبالتالي وافقت آراء المستجيبين العبارات المطروحة بخصوص القرارات الاستثمارية، أما بالنسبة للمحور الثالث (القرارات الائتمانية) فقد كانت المتوسطات الحسابية مرتفعة ولكنها كانت أقل نوعا ما من المحاور السابقة ولكن وحسب المقياس في الجدول رقم 6 فتعتبر مرتفعة وهذا يبدي اتفاق آراء المستجيبين مع العبارات التي ذكرت في هذا المحور، و نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات العينة سلبية نحو فقرات المحور (القرارات ذكرت في هذا المحور، و تلاحظ من الجدول أعلاه أن متوسط أداة القياس (3) وهذا يبدي تذبذباً في اتجاه التكتيكية) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس (3) وهذا يبدي تذبذباً في اتجاه رأي العينة بالعبارات المطروحة واتفاقها معها، ونلاحظ أن محور (القرارات الاستراتيجية)، أن المتوسطات الحسابية فاقت متوسط أداة القياس، وبالتالي هذا يعزز اتفاق العينة المستجيبة، وإيجابية أراءها.

4-4 اختبار الفرضيات:

4-4-1 الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على قرارات المستخدمين.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على قرارات المستخدمين.

جدول (9): اختبار الفرضية الرئيسية

В	الثابت	نتيجة الفرضية العدمية	Sig t	t الجدولية	t المحسوبة
0.30	2.415	رفض	0.000	1.987	3.338

لقد تم استخدام اختبار t-test ونجد من مطالعاتنا للنتائج المستخلصة من الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 3.338) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على قرارات المستخدمين.

4-4-2 الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية.

جدول (10): اختبار الفرضية (1)

В	الثابت	نتيجة الفرضية العدمية	Sig t	t الجدولية	t المحسوبة
0.326	2.804	رفض	0.003	1.987	3.006

لقد تم استخدام اختبار t-test ونجد من مطالعاتنا للنتائج المستخلصة من الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t) المحسوبة = 3.006) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية.

4-4-3 الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (11): اختبار الفرضية (2)

В	الثابت	نتيجة الفرضية العدمية	Sig t	t الجدولية	t المحسوبة
0.344	2.46	رفض	0.043	1.987	2.054

لقد تم استخدام اختبار t-test ونجد من مطالعاتنا للنتائج المستخلصة من الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 2.054) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

4-4-4 الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على التقارير التكتيكية في البنوك التجارية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على التقارير التكتيكية في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (12): اختبار الفرضية (3)

В	الثابت	نتيجة الفرضية العدمية	Sig t	t الجدولية	t المحسوبة
0.432	0.462	رفض	0.045	1.987	2.034

لقد تم استخدام اختبار t-test ونجد من مطالعاتنا للنتائج المستخلصة من الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 2.034) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية على التقارير التكتيكية في البنوك التجارية الأردنية.



4-4-5 الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على القرارات الاستراتيجية في البنوك التجارية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على القرارات الاستراتيجية في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (13): اختبار الفرضية (4)

В	الثابت	نتيجة الفرضية العدمية	Sig t	t الجدولية	t المحسوبة
0.096	3.936	قبول	0.331	1.987	0.977

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1)،

وهذا يعني لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي على القرارات الاستراتيجية في البنوك التجارية الأردنية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

إن ما يقدمه النظام المحاسبي من معلومات من خلال التقارير المالية المرحلية وفي التوقيت المناسب يعزز وظيفة اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية ولذلك كان لابد من الاهتمام بالنظام المحاسبي كمصدر للمعلومات المحاسبية؛ تهتم الإدارة في البنوك التجارية الأردنية بالمعلومات المحاسبية كذلك لكونها محرك من المحركات الرئيسية لإدارة أي منشأة وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى توفر وجودة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

5-1 النتائج:

بناء على تحليل بيانات الدراسة وإجابات أفراد عينة الدراسة على الأداة المستخدمة، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

أظهرت نتائج الدراسة أن متغير الدراسة المستقل والمتمثل باستخدام التقارير المالية المرحلية يؤثر إيجابياً على قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

تؤدي المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية دورا مهماً بالنسبة لمتخذي القرار الاستثماري حيث أنها ذات محتوى معلوماتي للنسب والمؤشرات المالية وبالتالي استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات ونستنتج ومن خلال آراء أفراد العينة المستجيبة أن تطبيق القيمة العادلة على بنود هذه القوائم مهم وذو أثر على القرار الاستثماري، مثل قرارات شراء الأدوات المالية.

تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات مفيدة لصانعي القرار الائتماني قد تسمح بكشف شذوذات مفصلية قد تقلل من المخاطر الائتمانية المترتبة على صنع مثل هذا النوع من القرارات مثل قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

قثل التقارير المالية المرحلية مصدر جيد للمستخدمين من أجل صنع القرارات التكتيكية لكنها وحسب أراء أفراد العينة المستجيبة لا تلبي جميع احتياجاتهم من أجل الدارسة والتحليل الشامل من أجل اتخاذ القرار التكتيكي.

نستنتج أن عدم تأثر القرارات الاستراتيجية بالتقارير المالية المرحلية وحسب نتائج التحليل الإحصائي، دليل على أن المعلومة المقدمة من تقرير مالي مرحلي قد لا تكون مفيدة لقرارات طويلة الأجل مثل القرارات الاستراتيجية.



5-2 التوصيات:

بناءً على ما تقدم ومن خلال استنتاجات الدراسة يوصى الباحث بما يلى:

ضرورة الالتزام بكافة متطلبات المعيار والرقابة من قبل الجهات المعنية على التطبيق، كما ويوصي الباحث بدراسة أنواع أخرى من القرارات قد تتأثر كما القرارات التي تناولتها هذه الدراسة وتأثرت بالتقارير المالية المرحلية.

توجيه اهتمام متخذي القرارات الاستثمارية نحو بنود المعلومات المحاسبية المهمة الواردة في التقارير المالية المرحلية، بالإضافة لضرورة التنويه باقتراح الباحث بأن تقوم الجهات المختصة بتشجيع البنوك التجارية على الإفصاح عن قرارات الاستثمار في التقارير المالية المرحلية من جهة، وإظهار المعلومات المحاسبية التي لها علاقة مباشرة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من جهة أخرى.

ضرورة الاعتماد على التحليل المالي المتحصل من التقارير المالية المرحلية في الدرجة الأولى وعدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية عند اتخاذ قرار منح الائتمان بحيث يرى الباحث أن ذلك قد يجنب البنك مخاطر هو في غنى عنها.

يوصي الباحث بدراسة العوامل التي قد تؤثر على اتخاذ القرار التكتيكي في البنوك التجارية الأردنية نظراً لأهمية هذه القرارات، كما ويوصي أيضاً بضرورة صياغة عبارات أخرى تخص هذا النوع من القرار وقياس تأثرها بالتقارير المالية المرحلية في دراسات لاحقة، نظراً لضعف اتفاق آراء العينة المستجيبة مع العبارات المطروحة.

ضرورة زيادة الاهتمام بنوعية المعلومات المالية التي قد تؤثر على القرارات الاستراتيجية، حيث أن مثل هذه القرارات هي قرارات طويلة الأمد، وقد تحتاج لنسب مالية معينة لذا يوصي الباحث بتكثيف الدراسات حول القرارات الاستراتيجية وعلاقتها بالمعلومات المالية.



المراجع

أولاً: قامَّة المراجع باللغة العربية

أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة (2014). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. عمّان: دار وائل للنشر.

أبو هويدي، نهاد (2011). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

آل غزوي، حسين (2009). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكادية العربية في الدنارك، كوبنهاجن، الدنارك.

باعكضة، رواء (2011). أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية.

بوتين، محمد (2010). المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية. الجزائر: الصفحات الزرقاء.

بلعجوز، حسين (2008). نظرية القرار. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

جرن، بسام (2003). أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمّان، الأردن.



جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2015). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمّان: الأردن. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2015). المعايير الدولية لإعداد التقارير المحاسبين القانونيين والاقتصاد، العدد الثامن عودي، حيدر (2008). علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن والستون، ص ص81 -81.

حجاحجة، على (2004). اتخاذ القرارات الإدارية. (ط.1). عمّان: دار قنديل للنشر والتوزيع.

حجازي، محمد (2006). دعم القرارات في المنظمات. (ط.1). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

حديد، محمد (2010). وظائف المدير المبادئ والمهارسات في إدارة الأعهال. (ط.1). عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

حماد، طارق (2006). التقارير المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

الحميضي، عبد العزيز (2007). عملية صنع القرار وعلاقتها بالرضا الوظيفي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الحيالي، وليد (2007). نظرية المحاسبة. الدنارك: الأكاديمية العربية المفتوحة.

الطاهات، صقر (2005). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.



عبد الحميد، عبد المطلب (2006). دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

العبد العال، رامي (2006). أثر استخدام معلومات التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للأسهم. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

عتيقة، كواشي (2011). اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

كداوي، طلال (2008). تقييم القرارات الاستثمارية. (ط.1). عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

قاسم، سعاد (2011). أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزّة، فلسطن.

القصاص، خليل (2002). أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم تسعة وثلاثون. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمّان، الأردن.

المجهلي، ناصر (2009). خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر.



المجربي، فاطمة (2012). قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير المجربي، فاطمة (2012). الإبلاغ المالي الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

المشهداني، بشرى، والعبيدي، جوان (2011). دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والعشرون، ص ص: 296-300.

مطر، محمد (2010). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

النعيمي، عدنان (2010). إدارة الائتمان. (ط.1). عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

نوح، حامدي (2012). القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.



Albawwat, A., Basah, M., and Khairi, A. (2015). The Relationship between Voluntary Disclosure and Company Performances on Interim Reports in Jordan Using the Method of Causality Directions: A review. International Journal of Economics and Finance. Vol. 7.2015, pp: 217-224.

Alsharairi, M., Al-Hamadeen, R., Issa, F., and Kakish, O. (2015). Interim Financial Reporting and Compliance with IAS 34: A review. International Journal of Business and Social Science. Vol. 6.2015, pp: 100-109.

Cuong, N., Gallery, G., and Artiach, T. (2013). Interim Financial Reporting In The Asia-Pacific Region: A review. Corporate Ownership & Control. Vol. 10.3.2013, pp. 380-388.

Delaney, P., and Hopking, D. (2001) Financial Accounting and Reporting Business Enterprises. John Wiley and Sons, Inc.

Hong Kong Institute of Certified Public Accountants (2014). Hong Kong Accounting Standard 34 Interim Financial Reporting. Hong Kong: IFRS.

Kieso, D., Weygandt, J., and Warfield, T. (2005). Intermediate Accounting. Hoboken: Wiley & Sons, Inc.

Kimmel, P., Weygantd, J., and kieso, D. (2011). Financial Accounting: Tools for Business Decision Making. Hobken: Wiley & Sons, Inc.

Libby, R. et al. (2004) Financial Accounting. Boston: Irwin.



Maitah, M., Zeda, K., and Galalh, A. The Utilizing of Financial Analysis in Credit

Decision in Palestinian Commercial Banks: A review. Journal of Money Investment and

Banking. Vol. 24. pp.114-122.

Nguren, L., (2014). Effect of Interim Financial Statement Announcement on Stock Return and Volume of Share Traded of Listed Commercial Banks in Kenya. Unpublished Master Dissertation, Department of Business, University of Nairobi.

Richard, S., Myrtle, C., and Jack, C. (2011). Accounting theory. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Sekaran, U., Bougie, R. (2010). Research methods for business: A skill building approach west. Sussex, UK: John Wiley & Sons Ltd.

Wilkinson, N. (2005). Managerial Economics a problem-Solving Approach UK: Cambridge University press.



ثالثاً: المصادر الإلكترونية

الجعبري، مجدي (2015). دراسات محاسبية حول موضوع معايير المحاسبة الدولية. الدغارك. تم الجعبري، مجدي (27/12/2016 على الرابط

http://www.aoacademy.org/docs/dirasat_mohasabiyah_10062010.pdf

السعيد، عابدي (2015). محاضرات نظرية القرار. الجزائر. تم استرجاعه في 05/09/2016 على الرابط

http://www.univ-soukahras.dz/eprints/2015-13-7671d.pdf

العبد الحسين، عماد (2010). تخطيط الاستثمارات. دمشق. تم استرجاعه في 18/07/2016 على الرابط

http://www.tahasoft.com/books/420.docx

Alias, N., Clark, M., and Roudaki, J. (2009). The Current Disclosure Status of Interim

Reporting by Malaysian Companies. SSRN Electronic journal (on-line). Available:

https://www.researchgate.net/publication/228301649 The Current Disclosure Status

of Interim Reporting by Malaysian Companies

Qabajeh, M., Hameedat, M., Al shanti, A., and Dahmash, F. (2012). The Effect of Interim Financial Reports announcement on Stock Returns. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business (on-line). Available:

https://uop.edu.jo/download/research/members/637-645.pdf



الملاحق

الملحق (1)

الاستبانة بصورتها الأولية

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على محورين المحور الأول الخاص بالقسم الأول من العنوان وهو التقارير المالية المرحلية و المحور الثاني الخاص بقياس تأثر قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية باستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي.

=			درجــ	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	لواف قــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ــة
خ عا ا	ارات	غیر موافق بشدة	غیر موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: العبارات الخا	خاصة بالمتغير المستقل (التقارير المالية المرحلية).					
1 يعد البنك الذي أعمل	عمل به تقارير مالية مرحلية بشكل دوري.					
يتم إتاحة التقارير 2 المناسب.	ير المالية المرحلية للبنك الذي أعمل به في التوقيت					
3 لدي اهتمام بالاطلاع	لاع على التقارير المالية المرحلية للبنك الذي أعمل به.					
	ية بالبنود الظاهرة في التقارير المالية المرحلية.					
. 5	من النسب المالية المنشورة مع التقارير المالية المرحلية يل ضمن نطاق عملي.					



المحور الثاني: العبارات الخاصة بالمتغيرات التابعة (قرارات المستخدمين الداخليين). قياس تأثر القرارات الاستثمارية بالتقارير المالية المرحلية لدي المعرفة بمفهوم القرارات الاستثمارية ولدي المعرفة الكافية 6 بانعكاسات البنود المالية عليها. يعتمد البنك على معلومات التدفقات النقدية المرحلية الداخلة والخارجة 7 أثناء القيام بأنشطته المختلفة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. تستخدم الجهة المعنية بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية. إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية وهذا من شأنه أن يؤثر على القرار الاستثماري. تتأثر قرارات شراء الأدوات المالية بالمعلومات الواردة في التقارير المالية 10 المرحلية. قياس تأثر القرارات الائتمانية بالتقارير المالية المرحلية لدي المعرفة مفهوم القرارات الائتمانية ولدي المعرفة الكافية بانعكاسات 11 البنود المالية عليها. مكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية 12 المرحلية في توجيه القرار الائتماني. إن فترة الإعلان عن نشر التقارير المالية المرحلية تؤثر في القرارات الائتمانية. يتم إرفاق معلومات مستمدّة من التقارير المالية المرحلية كمرفق من ضمن المرفقات الحيثية والضرورية التي تساعد مانح الائتمان على اتخاذ قراره. المعلومات التي يتم توفيرها بناءً على التقارير المالية المرحلية 15 تساعد في تحديد حجم المنح الائتماني المقرر لفترة معينة.



88		1
ير المالية المرحلية	قياس تأثر القرارات التكتيكية بالتقار	
	لدي المعرفة ممفهوم القرارات التكتيكية ولدي المعرفة الكافية بانعكاسات	16
	البنود المالية عليها.	10
	ينعكس تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية	17
	على تقييم أداء الأقسام والفروع وتوزيع المكافآت.	
	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية في قرارات تخصيص الموارد.	18
	يساعد تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية في	19
	تصحيح القرارات التكتيكية.	19
	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المرحلية الواردة في التقارير	20
	المالية في قرارات إعداد الموازنات.	20
رير المالية المرحلية	قياس تأثر القرارات الاستراتيجية بالتقا	
	لدي المعرفة ممفهوم القرارات الاستراتيجية ولدي المعرفة الكافية	21
	بانعكاسات البنود المالية عليها.	
	يمكن استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية في	
	اتخاذ القرارات الاستراتيجية بعيدة المدى مثل قرارات التوسع في الأقسام	22
	والفروع جغرافياً.	
	يمكن استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية في	
	اتخاذ القرارات الاستراتيجية قصيرة المدى مثل تنويع المنتجات أو تفعيل	23
	نشاط معين أو إيقافه.	
	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية	24
	تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.	24
	تتوفر في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية خصائص	25
	نوعية تزيد درجة التأكد حول بدائل القرارات الاستراتيجية.	



الملحق (2)

الاستبانة بصورتها النهائية

استبانة بحث

السادة الكرام ...

تحية واحترام ،،،

يقوم الباحث بدراسة بهدف التعرف على " أثر استخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولى رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" على قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية ".

يرجى التكرم بالإجابة عن فقرات الاستبانة حيث ستعامل إجاباتكم بسرية تامة ولغايات البحث العلمي فقط ويرجى مراعاة الحرية في الإجابة وتوخي الصراحة والأمانة، كما ويرجى العلم بأنه في مثل هذه الاستبانة لا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة، حيث أن الإجابة الصحيحة هي التي تعبر عن وجهة نظرك بصراحة وموضوعية، وهو ما يطمح إليه الباحث لنجاح هذه الدراسة.

شاكراً لكم مقدماً ماتقدم منكم من إجابات و مابذلتموه من جهد في إنجاز هذه الاستبانة للمساعدة في الوصول إلى أفضل النتائج.

الماشرف الباحث

الدكتور غر عبد الحميد السليحات سامر أحمد منصور



الة	نسم الأول: البيانات الديموغرافية للأف	براد المجيبين على أسئلة الاستبانة
یر۔	جى التكرم بوضع إشارة (√) عند الإج	ابة المناسبة:
-1	الجنس	
	ذکر	أنثى□
ب	المستوى التعليمي:	
	بكالوريوس	ماحصير
	دكتوراه	أخر□اذكرها لطفاً
5	ــ التخصص العلمي:	
	محاسبة	علو مصرفية
	ادارة أعمال	غيرظك، اذكرها لطفاً
. ა	ــ عدد سنوات الخبرة:	
	15-10 سنة	أكثر 🗖 15 وأقل من 20
	من 20 ال 25 سنة	أك ترد ن 25 سنة

	ه- المستوى الوظيفي:
مد دائرة	رئيس قسم
نائب مدیر عام	مساعد مدیر عام
	و- الشهادات المهنية:
□MA	СРА 🗖
غير 📛، اذكرها لطفاً	CIA

القسم الثاني : يحتوي هذا القسم على محورين المحور الأول الخاص بالقسم الأول من العنوان وهو التقارير المالية المرحلية و المحور الثاني الخاص بقياس تأثر قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية باستخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34.

ــة	<mark>درجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</mark>					툭
موافق بشدة	موافق	محايد	غیر موافق	غیر موافق بشدة	العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	لــــرقم
					ر الأول: العبارات الخاصة بالمتغير المستقل (التقارير المالية المرحلية).	المحو
					يتم تدقيق التقارير المالية المرحلية بشكل دوري في البنك الذي أعمل به.	1
					يتم نشر التقارير المالية المرحلية للبنك في التوقيت المناسب.	2
					هناك اهتمام بالاطلاع على التقارير المالية المرحلية للبنك.	3
					تتضمن التقارير المالية المرحلية ايضاحات للسياسات المحاسبية المتبعة في البنك.	4
					يتم نشر التقارير المالية المرحلية للعامة.	5

المحور الثانى: العبارات الخاصة بالمتغيرات التابعة (قرارات المستخدمين الداخليين). قياس تأثر القرارات الاستثمارية بالتقارير المالية المرحلية تتأثر قرارات شراء الأصول الرأسمالية بنتائج المعلومات المحاسبية 6 الواردة في التقارير المالية المرحلية. يعتمد البنك على معلومات التدفقات النقدية المرحلية الداخلة والخارجة أثناء القيام بأنشطته المختلفة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. تستخدم الجهة المعنية بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية. إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية وهذا من شأنه أن يؤثر على القرار الاستثماري. تتأثر قرارات شراء الأدوات المالية بالمعلومات الواردة في التقارير 10 المالية المرحلية. قياس تأثر القرارات الائتمانية بالتقارير المالية المرحلية تتأثر قرارات منح القروض بنتائج المعلومات المحاسبية الواردة في 11 التقارير المالية المرحلية. مكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية 12 المرحلية في توجيه القرار الائتماني. إن فترة الإعلان عن نشر التقارير المالية المرحلية تؤثر في القرارات 13 يتم إرفاق معلومات مستمدة من التقارير المالية المرحلية كمرفق من 14 ضمن المرفقات الضرورية التي تساعد مانح الائتمان على اتخاذ قراره. تساعد المعلومات التي يتم توفيرها بناءً على التقارير المالية المرحلية 15 في تحديد حجم وتوقيت المنح الائتماني المقرر لفترة معينة.



لقارير المالية المرحلية	قياس تأثر القرارات التكتيكية بالت	
	تتأثر قرارات تخصيص الموارد المادية بنتائج المعلومات المحاسبية	
	الواردة في التقارير المالية المرحلية.	16
	ينعكس تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية	17
	المرحلية على تقييم أداء الأقسام والفروع.	1,
	مكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية	18
	المرحلية في قرارات تخصيص الموارد البشرية في الأجل القصير.	10
	يساعد تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية	19
	في تصحيح القرارات التكتيكية.	
	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المرحلية الواردة في التقارير	20
	المالية في قرارات إعداد الموازنات.	20
لتقارير المالية المرحلية	قياس تأثر القرارات الاستراتيجية با	
	تؤثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية على	21
	قرارات زيادة الحصة السوقية.	21
	يمكن استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية	
	المرحلية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بعيدة المدى مثل قرارات	22
	التوسع في الأقسام والفروع جغرافياً.	
	يمكن استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية	
	المرحلية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية قصيرة المدى مثل تنويع	23
	المنتجات أو تفعيل نشاط معين أو إيقافه.	
	توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية	
	تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.	24
	تتوفر في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية	25
	خصائص نوعية تزيد درجة التأكد حول بدائل القرارات الاستراتيجية.	23



ملاحظات:

1.القرار الإستثماري: هو القرار الذي يتم اتخاذه بناءً على مجمل ما هو متعلق بالاستحواذ على الأصول الرأسمالية بحيث أن القرار الاستثماري يهتم بوجه الإنفاق الذي يتعدى العائد عليه منه في الفترة المالية الواحدة.

2.القرار الائتماني: وهو القرار المتعلق منح جهة ما تسهيلات معنى أن يقوم البنك (الدائن) بإقراض العميل (المدين) ومنحه مهلة من الوقت يقوم العميل المقترض عندما تنتهي بسداد أصل الدين مضافاً الله الفوائد المتفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

3.القرارات التكتيكية: هي القرارات التي تتعلق بإعداد الموازنات والخطط وكيفية استخدام المواردالمادية والموارد البشرية لهدف تنفيذ القرارات الاستراتيجية.

4.القرارات الاستراتيجية: قرار تتم صناعته لفترة حالية أو بعيدة المدى، يتطلب مهارات ابداعية للتكيف مع المواقف البيئية الداخلية والخارجية، يأخذ بعين الاعتبار جميع الاحتمالات الموقفية وعواقبها، ينصب اهتمامه على تحقيق الأهداف من خلال فهم كيف تنساب عملية صنع القرار.

5.الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: الصفات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة لمتخذ القرار مثل الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة.

اقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،



الملحق (3)

قائمة بأسماء المحكمين

مكان العمل	إسم الدكتور	الرقم
جامعة عمّان العربية	الدكتور محمد شبيطة	1
جامعة عمّان العربية	الدكتور زياد السعيدات	2
جامعة عمّان العربية	الدكتور مازن العمري	3
جامعة البترا	الدكتور جمعة حميدات	4
جامعة البترا	الدكتور محمد علقم	5
جامعة البترا	الدكتور جمال الطرايرة	6
جامعة البترا	الدكتور هيثم علي	7

الملحق(4)

البنوك التجارية الأردنية

اسم البنك	الرقم
البنك العربي	1
بنك المؤسسة العربية المصرفية	2
بنك الأردن	3
بنك القاهرة عمان	4
بنك المال الأردني	5
البنك التجاري الأردني	6
البنك الأردني الكويتي	7
البنك الأهلي الأردني	8
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	9
بنك الإستثمار العربي الأردني	10
البنك الاستثماري	11
بنك سوسيته جنرال الأردن	12
بنك الإتحاد	13

المصدر: البنك المركزي الأردني